اسعفنا بالمصور السيد محمد
المدرس العربي بالمعهد
الصحافة في دمشق
٢٢

٤٠١٦

حاشیه

حاشیه علی شرح الرساله العضدیه
لشیخ مصطفی الشهیر بالعطار

حَاشِيَة العَلَّامَة الشَّيخ مصطفى

الزَّواوي الشَّهير بالعطار على شَرح

الرِّسَالَة العضدية للامام

السمرقندي

نفع الله بهما

وبالمسلمين

امين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı Hacı Ef.
Yeni Kayıt No. 3016
Kayıt No

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن شرف كليات النوع الانساني • بادراك اوضاع جزئيات المعاني •
وصلاة وسلاما على سيدنا ومولانا محمد الذي ملاء ضمائر العارفين ايمانا
ومعرفة ونورا • الذي ارسل رحمة للعالمين بشيرا ونذيرا • وعلى اله
واصحابه الفائزين • وحزبه المفلحين • **اما بعد** فلما وفقت لمطالعة
شرح الامام السمرقندي على الرسالة الوضعية العضدية • ورايت رتبته
في الوضع عليه • لكنه لا يخلو عن الصعوبة لحقا معانيه • محتاج لابراز
خبايا كنوزه لاجل مبانيه • كتبت عليه تقريرات من تقريرات مشايخي
المحققين • وتحريرات هذبتها ونقحتها من حواشي العلما المدققين •
رجا الانتفاع بها ولامثالي من المحتاجين القاصرين • فاقول
وبالله القبول **قوله** خص الانسان لان قصر معرفة احكام الوضع
على النوع الانساني وظاهره عدم وجود المعرفة المذكورة في غيره
من الجن والملك وهو ممنوع فلعل تخصيص الانسان لما انه النوع
المشاهد الممتاز لبقية انواع المخلوقات الظاهرة كالجمادات
وبقية الحيوانات والباء الداخلة على المعرفة داخلة على المقصور
وهو الكثير واختصاص معرفة الاوضاع بالانسان لا يقتضي وجودها
في كل فرد بل المراد انها لا تخرج عن نوعه هكذا قال شيخنا اقول

ولا مانع من ادعاء وجودها في كل فرد بالقوة وذلك كاف في التمييز
والاوضاع جمع وضع وهو جعل اللفظ بازاء المعنى وفي الكلام مضاف
محذوف اي بمعرفة احكام الاوضاع ولعل المراد بالكلام في كلامه الاعم
الشامل للمفردات لتظهر براعة الاستهلال التي في الاوضاع اذ المذكور
في الرسالة الوضع للمفردات وهو وضع شخصي بخلاف وضع المركبات.
النوعي فلم يذكره ينها وعطف الذي هو جمع مبني اسم مفعول على الاحكام المبانى
المقدرة عطف مغاير كعطف التصور على التصديق او الاحكام تسب
والمباني مفردات **قوله** وجعل الحروف الخ المراد بالحروف الحروف التي
هي اجزاء المركب كزيد وعمرو لا الحروف التي هي احد اقسام الكلام
الذي اريد به الاعم من الكلام والكلم والكلمة كما مر والكلم الذي اريد
به المفردات ولا يخفى ان جعل مدة الحروف ظروفا للمعاني غير سلم لان
ظروفها انما هو المركب منها لا اجزاوه الا ان يقال جعلها ظروفا باعتبار
انها اجزاء للظروف وجزء الظرف ظرف وقد فهم من كلامه ان الحرف
المقابل للاسم والفعل له معنى في نفسه لجعله حروف المباني ظروفا
لكل من الثلاثة قال شيخنا وهذا هو الحق وان كان معنى الحرف لا
يظهر الا بانضمام شيء اليه قال وربما يؤول قول من عرف الحرف بانه
كلمة دلت على معنى في غيره بما يرجع الى هذا **قوله** اصول كلمة ضميره

عايد على الكلام بالمعنى الذى ذكرناه انفا فليكن المراد بالكلم المناسب مفردا كانه
وهى الكلمات لتصح الاضافة **قوله** وظروف الخ اى وجعل الحروف التى
هى اصول لتركيب المفردات ظروفا لمعانيه، وضمير معانيه راجع
للكلام الذى اريد به الاعم من الكلام والكلم والكلمة او الكلم الذى
اريد به المفردات **قوله** على المشتق الخ اى المخرج من مصدر الفضل
اى من اصل يصدر عنه الفضل وتوقف شيخنا المنوفى فيما المراد
بمصدر الفضل هنا قال ولا يجوز ان يكون المراد به الله لما فى اطلاق
المصدر عليه من اساءة الادب قال شيخنا ولعل المراد به قريش او كنانة
منها او بنو هاشم منها فهو اشارة لحديث ان الله اصطفى من العرب
قريشا واصطفى كنانة من قريش واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى
من بنى هاشم فانا خيار من خيار من خيار قال شيخنا وفى اطلاق المشتق
عليه صلى الله عليه وسلم ما لا يخفى على عاقل **قوله** لمحاسن المحاسن جمع
محسن بمعنى الحسن او جمع لحسن على غير قياس والمكارم جمع مكرمة والشيم
جمع شيمة بمعنى السجية والطبيعة **قوله** المذكور اسمه الخ
قال شيخنا المنوفى لم يظهر لنا نكتة لتخصيص هذا التوصيف قال شيخنا
ولعل النكتة لما ان العناد من املها اكثر **قوله** مظهرى الحق او حذف
النون منه وكذا ما قبله للاضافة والياء لالتقاء الساكنين والاباطيل

جمع ابطول كاكاذيب جمع اكذوبة واراجيز جمع ارجوزة ولا يخفى انه
لا بد من تاويل فى الكلام اى مظهرى بطلانها والا فابطال الباطل
محال هذا ولا حاجة لما تكلفه بعضهم فى مظهرى الخ من ان المراد
مظهرى احقيته كما لا يخفى **قوله** ما ظهر النظم الخ النجم الاول النبات
الذى لا ساق له والعلم المذكور معه الجبل قالت الخنساء
وان صخرا لتائم الهداة به ، كانه علم فى راسه نار
والنجم الثانى الثريا والعلم المذكور معه ما وضع لشئ بعينه وكان
المعنى فى الثانى ومدة اشتهار النجم بمعنى الثريا فى باب العلم
اى اشتهارا كائنا عند النحاة ليتم المراد ولا يخفى ما فى ذكر الموصول
والضمير والاشارة والحرف والوضع من براعة الاستهلال والبراعة
مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبى
ثم استعير لاول كل شئ فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوى
كون الابتدا بالشئ يفوق غيره قال معناه القنرى واما فى الاصطلاح
فهى كون مطلع القصيدة او الخطبة عذب الالفاظ سهل التركيب
صحيح المعنى متناسب القسمة والاحسن فى ذلك ما تقتضى ما يسبق الكلام
لاجله كقول امرئ القيس خليلى مرا بى على ام جندب ، لنقضى
حاجات الفؤاد المعذب ، وقوله النابغة

كليني لهمٍ يا اميمة ناصب ٠ وليل اقاسيه كطي الكواكب ٠ ٣
وانما حسنوا الابتدآت لانها اول ما قرع الاسماع فاذا كانت على ما
ذكر نشط السامع لها وفرغ خاطره لاستماعها وتوفرت دواعيه
على الالتقات اليها وان لم يكن المطلع كذلك فيكون المردون
ذلك في الالتفات **قوله** في الامصار خصها بالذكر لما ان العلم فيها
اكثر منه في غيرها من القرى والصحاري كما هو ظاهر البرهان **قوله**
التي افاد بما الى فيه اشارة لوجه تسميتها بالعضدية واكتفى بذكر
لقبه قدس الله سره المشعر بالمدح اشعارا ظاهرا لانه
اشتهر به واسمه عبد الرحمن بن احمد بن عبد الغفار الصديقي الفارسي
ولا يخفى ما في اطلاق عضد الدين عليه من المبالغة لما فيه من
الاستعارة التصريحية الاصلية بان يشبه الشيخ في تقويته
للدين ونصرته له واظهار منافعه بالعضد الذي هو اتم لاعلى
الذراع المعين لصاحبه اعانة حسية ويشبه الافهام لاحكام
الدين ونشر مسايله بالتعضيد الحسي ويشتق منه عضد اي
عضد والجامع ترتب النفع على كل ويجوز اعتبار المكنية في المضاف
اليه بان يشبه الدين بالرجل بجامع النفع ويثبت العضد تخييلا
قوله ويكشف عن خرايدها الخ المتام المزايد جمع خريدة

وهي المراة الحسنة المستورة والمتام ما على النوم من النقاب شبه
المسايل الحقية بالمراة المستورة فاستعار لها اسمها قال ابو البقا
واثبت لها الوجوه تخييلا والمتام ترشيحا وما قاله صريح في
انها استعارة بالكناية حيث جعل الخرايد اسما للمسايل وشبهها
بالعرايس للحسنات وذكر اسم المسايل اعني الخرايد ولا مانع من جعلها
استعارة مصرحة وعليه فالوجوه ترشيح ايضا لا تخييل فتامل
قوله مشتملة الخ اي اشتمال الكل على اجزايه ان اريد الالفاظ
فكل او الظرف على المظروف ان اريد بالرسالة الالفاظ كما هو احد
اطلاقات سبعة وبالمسايل المعاني على المشهور من ان الالفاظ
قوالب المعاني فان اريد بالرسالة المعاني المخصوصة كما هو ثاني
الاطلاقات وبالمسايل الالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني كان
اشتمال الظرف على مظروف ايضا بناء على التحقيق ان المعاني قوالب
الالفاظ لان المعنى يستحضر اولا ويوتى باللفظ على قدره فيكون
المعنى محيطا به مشتملا عليه ظرفا له كما هو شان الظرف فليتدبر
قوله وكلال الطبيعة الخ الكلال بفتح الكاف الراحة وهو
كناية عن ضعف الطبيعة بحيث لا تقوى على استحضار البعيد
من المعاني **قوله** بتيجان السلطنة الخ جمع تاج وهو ما يوضع

على الراس والهامة الرأس وباهت اي افتخرت والحلل جمع حلة **قوله**
لحكمتين الحكمة علم باحث عن احوال الوجودات على ما هي عليه في نفس الامر
بقدر الطاقة البشرية فان كانت باحثة عن احوال ما يوجد لا بقدرتنا
واختيارنا كالسما والارض فهي الحكمة النظرية وان كانت باحثة عن
احوال ما يوجد بقدرتنا واختيارنا كالاعمال الصادرة من مثل الصلاة
والصوم فهي الحكمة العملية فمراده بالحكمتين النظرية والعملية
والفوز الظفر والحوز الجمع والفيض الاعطا والنصاب ما في الانا عن امتلا
يقال فاظ الماء اذا انصب عن امتلا والسجال بكسر السين المهملة
جمع سجل بفتحتها الدلو لا جمع دلو افاده شيخنا بتصرف وكلام ابي البقا
قوله وهاب جلايل النعم لا يخفى ما فيه من اساءة الادب على من
كان ذا ادب **قوله** العبارات الذهنية الخ اي في اتم الاشارة
استعارة تصريحية اصلية تحقيقية حيث شبه المعقول
بالمحسوس في كمال التمييز اشارة الى انها قريبة التناول وكذا يقال
لو اريد الاشارة الى المعاني المدلول عليها بتلك العبارات الذهنية
والفائدة المخبر بها مستعملة في معناها الحقيقي سواء اريد العبارات
او المعاني فالاسناد حقيقي وبهذا ابني كما ترى على ما تقدم الرسالة
على الديباجة كان اتم الاشارة حقيقة اذ المراد به حينئذ

لعله فان

ثم تقدم الديباجة على الرسالة واما على ما كانت صحيحة

النقوش المحسوسة المشاهدة وحينئذ فالفائدة المخبر بها بحالها
مرسل من اطلاق الدال وارادة المدلول قال الهروي وهذا
اولى لان السابق احق برعاية الحقيقة لكنه رد ما ابنى هذا
التقدير عليه من تقدم الرسالة على الديباجة حيث قال
لو كان كذلك لما صح تعريف المقدمة والتقسيم والخاتمة
في الرسالة قاتل **قوله** العبارات الذهنية الخ المراد
بها الالفاظ ولا يخفى ان هذا انما ابني على تقدم الديباجة على
الرسالة وهو احد احتمالين ذكرهما المعتصم بلطف الحق وترك
الاحتمال الثاني وهو كون الرسالة سابقة على الديباجة
لما انه ممتنع في هذا المقام لما ان الديباجة اجمال والاجمال
مقدم على التفصيل ولما انه عرف المقدمة والتقسيم
والخاتمة في الرسالة كما تقدم وذكرها في الديباجة
فالتحقيق اختيار الاحتمال الاول وارتكاب المجاز فيه
وان كان السابق احق برعاية الحقيقة قال شيخنا وفي
الهروي من المدافعة ما لا يخفى على فاضل فلتحرر عبارته
هذا وما ذكرناه مبني على ما هو المختار من ان الرسائل والكتب
عبارة عن الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني

المخصوصة والا فالذي يفهم من كلام المحقق الشريف قدس سره
وشرح التلخيص ان الاحتمالات فيها سبعة فراجعه **قوله**
وبيان اجزايها عطف على كتابتها عطف مسبب على سبب او
تفسيري لكن الاول اظهر ويجوز جر بيان عطفا على الضمير
المجرور من غير اعادة الجار وهو قليل وعليه فالبيان بمعنى اسم
الفاعل اي المبين **قوله** المشخص المشاهد الخ اقيد من كلام
العروي ان قيد المحسوس هنا مستدرك يغني عنه المشخص
قال لانه نص في المعنى الجزي فيقطع توهم ارادة المعلوم
يقينا الذي يحتمله لفظ المشاهد قال شيخنا المنوفي
وهذا مبني على ان المشخص لا يطلق على المعلوم يقينا مع انه
يطلق عليه ايضا فلا يكون قاطعا عرف التوهم فلا يكون
قيد المحسوس مستدركا بل لابد منه انتهى قلت وحينئذ
مساويا للمشاهد فلزمه استدراك احدهما فتامل **قوله**
لمشار اليه محسوس اي بحاسة البصر خاصة والا فالالفاظ
محسوسة بحاسة السمع ثم قوله الموضوعة الخ معلوم
مما قبله التزاما لان قوله ترلت الخ يستلزم ان الموضوع
للمشار اليه المحسوس فصرح به ايضا حا **قوله** ما حصل الخ

ظاهره اشتراط فعل الفاعل في تسميتها فايدة لغة
فيخالف القاعدة من اعمية المعنى اللغوي الاصطلاحي
اذ ما حينئذ متساويان نعم نقل عن الصحاح ما
يشعر بعدم الاشتراط فيوافق القاعدة لاعتبار
فعل الفاعل في الاصطلاحي دون اللغوي حينئذ
ومعنى الاعتبار ان ما تسبب وترتب على الفعل يسمى
فايدة وان لم تكن مقصودة وما لا يتسبب عن فعل
كنعمة حدثت من غير فعل لا تسمى فايدة في الاصطلاح
بل نعمة ونحوها اما في اللغة فيسمى لصدق ما حصل
من خير عليه بقي ان العموم لا يتم في المعنى اللغوي
الا بجعل من في قوله من علم او مال للابتدا لا للبيان
فحرره **قوله** من الغيبا الخ ظاهره انه يائي
وهو خلاف ما في القاموس حيث جوز كونه واويا
ايضا قال شيخنا ويدل له الجمع على فوايد وجمع
شيخنا المنوفي بان كونه يائيا مبني على كونه بمعنى
اسم المفعول اي المحدثة المال او الخير وكونه
واويا مبني على كونه بالمعنى الثاني قال وقلب الواو

همزة معهود عندهم قال ولا دليل في الجمع لان الياء
قلبت واوا لاستثقال ياءين بينهما الف **قوله**
وقيل اسم فاعل من فادته اى من مصدر فاد ت
وهو الفود بالواو كما في القاموس ويدل له انه بمعنى
اصبت فواده فلا منافاة بين جعله ياييا كما في الشارح
وجعله واويا كما في القاموس وانما اخذ المضاف لانه
لان مبدا الاشتقاق المصدر على الراجح ويجوز ابقاؤه
على ظاهره جريا على القول المرجوح ان الفعل اصل
الاشتقاق ويجوز ان يكون قوله من فادته اي
ما خوذه من فادته والاخذ اوسع دايرة من الاشتقاق
لكن لا محوج الى هذا الاخير **قوله** او للخير عطف على
على نحاصر لشموله العلم ونحوه **قوله** وصدورا خ
عطف على الاقدام قال شيخنا المنوفي ويجوز رفعه
عطفا على خبر ان تفسيريا قال شيخنا ولا مانع من
نصبه عطفا على اسم ان اي ومن حيث ان صدور الفعل
لاجلها وكل ظاهر **قوله** كما ان الغرض الخ قال
شيخنا المنوفي الحاصل ان الاربعة متحدة بالذات

مختلفة بالاعتبار المذكور قال ولم يجمع الشارح الاربعة
في الاتحاد بالذات بل جمع الفايدة والغاية اولا ثم قال
والغرض والعلة الغايية كذلك لافتراق الاولين عن
الاخيرين من حيث ان الاخيرين لاجلها الاقدام على الفعل
والاولان ليس كذلك قال شيخنا لكن في جعل الاربعة
متحدة بالذات نظرا لما ان الاولين اعم من الاخيرين كما ذكره
سم وليس بين الاعم والاخص اتحاد ذاتي كالحيوان والانسان
فما اشار له الشارح من اعتبار الاتحاد بين الاولين على حده ثم بين
الاخيرين كذلك هو التحقيق تامل **قوله** لان الحيثيتين
متلازمتان اي في كل من القسمين الاولين والاخيرين وهذا
بيان للاتحاد الذاتي والتغاير الاعتباري وذلك لان
اطلاق اسمين على مسمى واحدا ما من جهة واحدة وهو الزايد
كانسان وبشر او من جهتين متغايرتين متلازمتين وهو
الاتحاد الذاتي كما في الفايدة والغاية وكما في الغرض والعلة
الغايية وكناطق وضاحك واما من جهتين متغايرتين
غير متلازمتين وهو العموم والخصوص اما المطلق كما في الفايدة
والغرض وكانسان وحيوان او من جهة كالحيوان والابيض تامل

قوله اضافتهم الغرض الخ قال شيخنا المتوفى ان كان مراده الاضافة الاصطلاحية صح تخصيصه الغرض بالاضافة الى الفاعل الى اخر ما ذكره كما يقال غرض زيد من بنا البيت سكناه فيه وعلة بنايه السكنى فيه وان كان مراده بالاضافة مطلق الاسناد لم يكن للتخصيص معنى لجواز اسناد الغرض الى الفعل والعلة الغاية الى الفاعل كما يقال الغرض من البيت السكنى فيه والعلة فى بناء زيد البيت السكنى فيه فتامل قلت وهذا الاحتمال الثانى الذى قرره مخالف لقول الشارح كما ان الغرض والعلة الغائية على ما قرره يصير اطلاق الغرض والعلة الغائية على مسمى واحد من جهتين متغايرتين غير مستلزمتين فيكون بينهما العموم والخصوص المطلق كالانسان والحيوان وعليه فلا يكون بينهما الاتحاد بالذات والحق لا يخفى على ذى بصيرة قوله لا تكون مقصودة الخ اى فتكون فايدة من حيث انها ثمرة وغاية من حيث انها على طرف الفعل فلا تكون غرضا ولا علة غائية لعدم قصدها فلا يصدق عليها حينئذ ان لاجلها الاقدام هكذا افاد كلامه شيخنا لكن ظاهره اتحاد الغاية والفايدة

بحيث لا تكون الفايدة الا على طرف الفعل قال شيخنا المتوفى وفيه نظر اذ قد يترتب على الفعل مصلحة لا تقصد وتكون توسطه مثلا كالوخز بالمدية بما فراى فى اثناء الحفر كنزا فهو فايدة وليس على طرف الفعل ولا مقصودا للفاعل فقد انفردت الفايدة عن الثلاثة وهذا ايضا ينقض الاتحاد الذاتى فى الاربعة فليحرر قوله واما حمل الفايدة اى لفظ فايدة اى الاخبار به عن اسم الاشارة المراد منه العبارات الذهنية وقوله فحقيقة اى لان الاشارة للعبارات الذهنية والمراد من الفايدة على هذا اللفظ لا المعنى وهو احد الاحتمالين الاتيين له قريبا ويوجد فى بعض النسخ توصيف الحقيقة بالعقلية ولعله لوقوعه فى مقابلة المجاز العقلى لا للاحتراز اذ اعتبار التجوز والحقيقة فى الحمل لا يكون الا عقليا قوله اما باعتبار اللغة الخ اى لانها خبر مستحدث قوله فلانها مصلحة تترتب على تصحيح حروفها المراد بتصحيح الحروف ان يجعل كل حرف فى موضعه اللايق به والمراد تصحيحها فى الذهن اى فى القوة المفكرة لما تقدم ان المراد بالفايدة هنا العبارات الذهنية او يقال هذه من القضايا المطلقة

التي لا يشترط فيها ان يكون زمان محمولها زمان موضوعها -
فالمراد اذا نطق بها على الوجه المذكور كانت فايدة واخراجها
عن محلها ان اريد بيان مطلق الفايدة لا بقيد الواقعة منا
صح ان يراد بالمحل المخارج المشتهرة للمرون كالحلو ونحوه من
بقية المخارج واذا اريد بيان الفايدة فيما نحن فيه وهو
الظاهر كان المراد باخراجها عن محلها استخراجها من الحافظة
الى العقل اى القوة الفكرية اذ الامر الذهني اذا انتقل يقال له
خارجي بمعنى انه خارج عن القوة الدراكة وقد تبعه السيد على
نظيره في حاشية شرح التلخيص في اخراجها على الوجه
المذكور هو الصحيح وتلك العبارات تترتب عليه لانها غايته
فاطلاق الفايدة عليها حال كونها في الذهن بهذا الاعتبار
كما قرره العلامة الحلبي **قوله** او يكون مجازا في الاسناد في نسخة
برفع مجاز وعليها فاسم يكون ضمير الشان والجملة خبر والكثير
من النسخ نصبه وعليه فالضمير عايد على الحمل والاسناد بمعنى
الحمل فالتقدير حينيذ او يكون الحمل مجازا في الحمل وهو تهافت
اللهم الا ان يقال زاد في الاسناد وان كان الكلام مستقيما بدونه
للاشارة الى ما اشتهر من تسمية مجازا في الاستناد ثم اعلم ان

اعتبار الحقيقة مبني على ارادة اللفظ من المحمول واعتبار المجاز
مبني على اعتبار المعنى منه وعلى كل فالمراد من الموضوع اللفظ
الذهني كما مر ولذا قال الشم في توجيه المجاز باعتبار ان لتلك
العبارات مدخلا في حصول الفايدة اى التي اريد بها المعنى
وحينيذ من باب اسناد الشيء الى ما هو له ويلزم -
هذا الاسناد المجازي التجوز في الظرف وهو الاشارة فهما حينيذ
مجازان ولو وافق غيره في جعل الاشارة للمعاني لا للالفاظ
الذهنية لكان التجوز في الظرف وهو الاشارة فقط واما الاسناد
فحقيقي لاسناد المعنى حينيذ الى المعنى **قوله** او حال اي من الخبر
على حد هذا ابعلي شيخا وان كان ما هنا قليلا لتذكير صاحب
الحال ويصح جعله حالا من الضمير فيه ان اعتبر اشتقاقه **قوله**
اشتمال الكل على الاجزاء اى سواء اريد بالمشار اليه الالفاظ الذهنية
او المعاني الذهنية والمراد حينيذ ان مجموع الثلاثة اعني
المقدمة والتقسيم والخاتمة الداخلة تحت المشار اليه دائما
مشتمل بالكسر على كل واحد منها اشارة لذلك المعتصم وعليه
فلا بد من اتحاد المشتمل بالكسر والمشتمل عليه بالفتح
في كونهما من قبيل الالفاظ او من قبيل المعاني فتامل ويجوز

ويجوز ان يكون الاشتمال من قبيل اشتمال الظرف على المظروف
لكن هذا حيث اريد بالفايدة اللفظ وهو احد الاحتمالين
الاتيين واريد بالثلاثة معانيها لما اشتهر ان الالفاظ
قوالب المعاني والظاهر ايضا صحة الاشتمال وان اريد بالفايدة
المعنى وبالثلاثة الالفاظ اذ المحققون على ان المعاني قوالب
للالفاظ اذ يوتى بالمعنى اولا ثم يوتى باللفظ على قدره فيكون
المعنى مشتملا عليه اخذا بجوابه كاشتمال الظرف على المظروف
والحاصل انه اما ان يراد بالفايدة واقسامها اللفظ او المعنى
او بالاول اللفظ وبالثاني المعنى او بالعكس فعلى الاولين يكون
من اشتمال الكل على الاجزاء وعلى الاخيرين من اشتمال الظرف على
المظروف الا ان الاخير منها هو التحقيق **قوله** وجه الترتيب
الخ المراد وجه الحصر والا فالمذكور بعد ليس وجها للترتيب
بمعنى جعل كل شيء في مرتبته ووجه الترتيب بهذا المعنى ممكن التصور
ايضا منا فتامل **قوله** لافادة المقصود ولا يخفى ان كل جزء من اجزاء
التقسيم يفيد معنى مقصودا فيتعدد التقسيم ويبطل الحصر
اللهم الا ان يقال ان ال في المقصود للاستغراق اي كل المقصود
فحينئذ لا يرد ما ذكر ولا بد من هذا ايضا فيما يتعلق بالمقصود

قتامل **قوله** انما يذكر الى قوله اذ الخارج عنها لا يذكر فيها لا يخفى
ما فيه اذ قد ذكر في هذه الرسالة ما هو خارج عن ما ارعى الاختصار
فيه لانه قد ذكر فيما تقدم ان الاشارة للالفاظ المتعلقة
ذهنا وليس من جملة المشار اليه قوله فايدة تشتمل على مقدمة
وتقسيم وخاتمة مع ان هذه الجملة من جملة الرسالة فان اسما
الكتب والرسايل تطلق على جميع الالفاظ المكتوبة حتى الالفاظ
الديباجية والتسمية والحمدلة والتصلية فقد ظهر قوله
انما يذكر في هذه الرسالة اما ان يكون لافادة المقصود الى قوله
اذ الخارج عنها لا يذكر فيها منقوض بما ذكر وبالالفاظ
المترجم بها من المقدمة والتقسيم والخاتمة كذا افاده
العلامة الشيرازي في حاشية المعتصم اقول وما
زعمه من ان اسما الكتب والرسايل تطلق على جميع الالفاظ
الا ما ذكره ورتب عليه النقض الذي اعتبره ممنوع لتصريح جمع
كغيره بخلافه حيث جوز تقديم الديباجة على الرسالة والعكس
عند الكلام على الاشارة كما جوز ذلك غيره ايضا في اوايل
الكتب وهذا صريح في ان اسما الكتب لا تطلق على الالفاظ
الديباجية والتسمية والحمدلة بل تختص بما عداها وعلى

هذا فيتم قول الشارح اذ الخارج عنها بالنسبة للالفاظ
الديباجية تامل نعم الاستقاض بالنسبة للمقدمة والتقسيم
والخاتمة الواقع كل منها ترجمة مسلم اذ ليست مقصودة
ولا متعلقة بالمقصود بالمعنى الاتي **قوله** تعلق السابق الخ
لما كان هذا شاملا للفظ الخاتمة ولفظ التقسيم ولفظ
المقدمة الواقع كل منها ترجمة اذ يصدق على كل منها انه ذكر
في هذه الرسالة لافادة ما يتعلق بالمقصود تعلق السابق
باللاحق اخرجها بقوله اى التعلق حيث الاعانة على ما في بعض
النسخ او بقوله اى تعلق الاعانة في الشروع كما في بعض آخر
فتامل **قوله** او المتعدي الخ عليه يجوز الفتح والكسر كما
نقله في القاموس والفتح يشهد للتعدي وعلى الاول تكسر
اللام فقط قال شيخنا لكن لا قتصاره على قوله او لتقديمها
الطالب الخ يقتضي الكسر فيهما انتهى قلت وربما يؤخذ
الفتح ايضا من عبارته بجعل قوله لتقديمها الخ من اضافة
المصدر الى مفعوله ويكون الطالب حينئذ مرفوعا على الفاعلية
وان كان ضعيفا كما ان الفتح كذلك فهو سلوك ضعيف لضعيف
وهي من النكات للحسان والثاني في المقدمة اما للنقل اي نقل

مقدمة الكتاب والجيش من قدم بمعنى تقدم كما هو ظاهر كلام صاحب
المغرب حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة
الكتاب ومعنى كون التا للنقل ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما بالغلبة
الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسميته فرعا لوصفيته
فيشبه بالمؤنث فان المؤنث فرع المذكر فتجعل التا علامة
للفرعية كما جعلت علامة فرع رجل علامة لكثرة العلم بنا على ان
كثرة الشيء فرع تحقق اصله كذا قيل واما للتانيث فان المقدمة
تقدر قبل النقل الى الاسمية نعتا لمنعوت مؤنث محذوف
تقديره العبارات او المعاني المقدمة فبعد النقل بقي على
ذلك التانيث كذا افاده العلامة الشبراخسي **قوله**
بالذات متعلق بتقديمها اي لكونها تقدم الطالب اما بلا
واسطة ان جعلت الفايدة اسما للمعاني او بواسطة ان
جعلت اسما للالفاظ وهو ظاهر **قوله** على بعض جزييات
الخ اي على ارادة المعاني المخصوصة وذلك لان مقدمة كل يقال
على كثيرين لصدقه على طايفة من معاني الوضع وطايفة من
معاني النحو وغير ذلك فاطلاقها على طايفة من معاني الوضع
كاطلاق انسان على زيد من جزييات فانه ان اطلق عليه من

حيث انه فرد من افراده فهو حقيقة وان اطلق عليه من
حيث استعمال المطلق في المقيد اى استعمال الكلي في جزئي
من جزئياته فهو مجاز وبهذا مراده هنا وقوله او اطلاق
اسم المدلول اى لفظ المقدمة التي هي اسم وبه لوله
العبارات الذهنية لكنه اسم لكل عبارات ذهنية ودلالته
لا تختص بهذه العبارات المذكورة هنا فكان اطلاقه
على خصوص ما هنا من العبارات اطلاقا لاسم المدلول
على بعض مدلولاته فهو مجاز مرسل علاقته الجزئية كالمجاز
السابق فلو اعتبر اطلاق المقدمة على خصوص هذه
العبارات من حيث انها كلي استعمل في فرد من افراده كان
حقيقة على وزان ما سبق وما قاله الهروي في الاعتراض
على الشارح في هذا المقام من ان الترديد بين المعاني والعبارات
فغير ظاهر لما ان هذا الترديد انما هو بالنظر للكلام في
المقدمة في حد ذاتها لا بالنظر لما تقدم في هذه من اختيار
العبارات اذ لم يقل به عاقل فضلا عن فاضل **قوله**
مبتدا الخ هذا احسن من عكسه الذي ذكره لما ان الاصل
الاخبار عن المعلوم بالمجهول كما في رايت اسودا غابها الرماح

فلا يقال الرماح غابها لما ان الغاب معلوم من ذكر الاسود
دون الرماح ولا ريب ان المقدمة معلومة لتقدمها
في الذكر دون هذا الذي نشرع فيه فانه مجهول فالاخبار
عنه بالمعلوم خلاف الاصل **قوله** واما جعل مجموع الخ
اى العبارات بالنظر لمعانيها لا بقطع النظر عنها والا
فكان الصواب ان يقول لفظا لا فغير مناسب لانها انما
كان غير مناسب لصيرورة ما هو مقصود بالذات في نفس
الامر تابعا للمقصود بتبعا كذلك وذلك غير مناسب
في هذا المقام ونحوه وليس كونه غير مناسب لعدم
الرابط لان الخبر عين المبتدا وترك قدس سره احتمال
كون مجموع العبارات الاتية مبتدا خبره المقدمة لما
انه خلاف الاصل كما تقدم وليقس ما لم يقل في التقسيم
والخاتمة على ما قيل في المقدمة **قوله** وتعقل
مرفوع عطفا على اسم كان ويجوز جره ايضا عطفا على
مجرور باعتبار اى ولما كان معرفة اقسام اللفظ
باعتبار خصوص الخ وباعتبار تعقل الموضوع له كذلك
اى خصوصا وعموما وهذا هو الاولي فمن سلك خلافه

فلا بد له من تكلفات باردة **قوله** بمعنى الرمي
اي مطلقا بدليل ما بعده وهذا هو المفهوم من الصحاح
لكن قال المعتصم اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الرمي من الفم
لا الرمي مطلقا واما قولهم لقطت الرحا الدقيق فمجاز صرح به في
الاساس بذكر الاصل وانتهى قال شيخنا وما نقله المعتصم انما
ينهض دليلا لو كان قد صرح في الاساس بذكر الاصل والا فلا يصح
الاعتراض به لامكان حمل عبارة من قال اللفظ في اللغة الرمي
مطلقا على الاصل ولا شك ان لقطت الرحا الدقيق على الاول
مجاز علاقته الاطلاق والتقييد وعلى الثاني حقيقة لكونه فردا
من افراد العام فتامل **قوله** فهو بمعنى المفعول اي في خصوص
هذا المحل وذلك حقيقة عرفية لا مجاز كقوله تعالى اسماؤه
هذا خلق الله اي مخلوقه اذ اللفظ بمعنى الملفوظ شورفيه المعنى
الاصلي بخلاف المخلق بمعنى المخلوق في الاية فليس كذلك ولا
يخفى انه لابد من تقدير في الكلام ليصح التفريع والتقدير
اي بمعنى الملفوظ فهو بمعنى والا فلا يكون موافقا لقوله
في اصل اللفظ مصدره **قوله** فبتنا وكل ما لم يكن صوتا
الى عطف قال بعضهم عطف الحرف على الصوت تفسيري

فيرادف الصوت الحرف قال شيخنا قلت وبرشحه قوله
في المقابل وما هو حرف واحد الخ ولم يقل وما هو صوت وحرف
قال لكن الاوجه ان يكون عطف خاص على عام اذ لا وجه
لاخراج الصوت من عموم مطلق الرمي سيما وقد عمم ايضا
بعد بقوله صادرا من الفم او لا فاذا شمل ما لم يصدر من الفم
فلان يشمل الصادر منه ولو ساذجا اولى **قوله**
مهملا كانه خبر كان المقدرة واسمها ضمير عايد على
المذكور اعني الحرف او اكثر ويجوز في مهملا وفي مستعملا وفي صادرا
ان تكون احوالا بل هو الاقرب لعدم الاحتياج الى تقدير
قوله او لا اي سواء كان صادرا من الفم او من غيره
من بقية الاعضاء واما جعلها تعميما ليشمل لفظ الرحي
الدقيق فيبقى عنه قوله اولا ما لم يكن صوتا او حرفا
قوله بما هو صادر من الفم اي بالفعل ولا يصح حمله
على التعميم بان يكون المراد ما من شانه ان يصدر من الفم
ليحصل الفرق بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وهو ظاهر
قوله فلا يقال لقطة الله لان اللفظ في عرف
اللغة مخصوص بالصادر من الفم والله منزه عنه لكن

قال الهروي والحق ان عدم قبول لفظة الله لعدم الاذن الشرعي
وانما جاز قول كلمة الله لوجود الاذن الشرعي اي والا فهما متساويان
في الابهام لاحد اللفظ في تعريف الكلمة لكن قد ورد الاذن باطلاقها
فاطلقت مع التاويل اللايق ولو ورد الاذن في اللفظة لاطلقت بتاويل
لايق ايضا فتامل اقول وعليه فالتقريب الذي فرعه الشارح
على قوله بما هو صادر من الفم غير صحيح لكن زعم يقال هو جار
على قول من قال كل صفة اشعرت بمدح ولو توهم جاز اطلاقها
على الله ولو لم يرد الاذن الشرعي في اطلاقها عليه تعالى وعليه
فالتقريب صحيح فتامل قوله من الفم من الحروف من الاولى
ابتدائية والثانية بيانية وعلى هذا يصح تعليق كل من الحرفين
بيصدر لان معناهما مختلف فصح التعليق ولا يخفى عليك ما في
قوله واحد البعد قوله من الحروف قال الهروي الاولى ان
يقول من الحرف بلفظ المفرد انتهى قال شيخنا النوري وفيه
نظر لما انهما متماثلان فكما يتاتى التنافر بين الجمع وواحد
يتاتى التنافر بين المفرد واكثر فلا اولوية لاحدهما على الاخر
ويجاب عما وقع منا بان اللام للجنس وهي اذا دخلت على الجمع
ابطلت منه معنى الجمعية وصار يصدق على القليل والكثير كما

هو مشهور وبهذا يجاب ايضا عن مالو افرد فيقال السلام
الجنسية اذا دخلت على المفرد ابطلت منه معنى الافراد
وصار كذلك قوله او يجري عليه احكامه الخ عطف
على صلة ما اعني الجار والمجرور وهو قوله من شانه فيفيد ان
اللفظ اصطلاحا نوعان نوع من شانه ان يصدر من الفم
وهذا شامل لكلمات الله والنوع الثاني ما يجري عليه احكام
الصادر من الفم وان لم يصدر منه وهو الضمائر المستترة ولا
يمتنع دخول او التي للتنويع في التعريف كذا قرر شيخنا المنوفي
وسبقه الى ذلك العلامة الشبراملسي كما وجدناه ببعض
الهوامش حيث قال قوله فيندرج الخ راجع لقوله ما من شانه
الخ وقوله وكذا الضمائر راجع لقوله او يجري عليه احكامه
فيكون لفا ونشرا مرتبا انتهى قال شيخنا وفيه امران الاول
انا ادخال كلمات الله في ما من شانه ان يصدر من الفم مشكل
اذ لا يخلو اما ان يراد بها المعنى القديم وهو باطل ضرورة
او يراد بها دال المعنى القديم وهذا صادر من الفم
بالفعل فلا حاجة لتحويل العبارة الى قوله ما من شانه
لتشملها والثاني دلالته على ان الضمائر ليست من شانها

الصدور من الفم والمصرح به عند النحاة خلافه ثم قال
وهذا مبني على نسخة او كما ترى ولعلها تحريف اذ الكثير في
النسخ بالواو وعليها فاللفظ عند النحاة نوع واحد وهو سا
من شانه الصدور من الفم وهذا شامل للضمائر المذكورة وقوله
بعد ويجري عليه الخ بيان لحكم من احكام اللفظ وليس من تمام
التعريف ولا حاجة لادخال كلمات الله لانها ليست لفظا
على المذهب الراجح فاندفع ويمكن ان يجاب عن الاول في كلام بعض
بعض السنيين بقوله ان كلمات الله حروف قديمة فلعله محمول
عليه وان كان الجمهور على خلافه كما تقدم اقول وما حققه
شيخنا اياه بعض الهواشي ايضا عن العلامة الحلبي شيخ
الشبراملسي حيث قال قوله وكذا الضمائر الخ لانها من شانها
ان تصدر من الفم انتهى المقصود منه فليتامل قوله
فيندرج فيه حينئذ الخ هذا يقتضي ان تسمى لفظا لان من شانها
ان تصدر من الفم لكن لما لم يأذن الشرع في ذلك لم يجز فتامل
التي يجوز استثارها الخ لا يقال هذا القيد الغرض منه الاحتراز
عن التي يجوز استثارها لانا نقول هو مندرج فيه
بالاولى او يقال هو جار على القول بان الضمائر كلها واجبة

الاستتار ولا يقال لا معنى لهذا القيد حينئذ لانا نقول هو
لبيان الواقع فقط قوله وبهذا المعنى الخ اي اصطلاح
النحاة ومراده بالمعنى الاول عرف اللغة الذي خص اللفظ بما
يرمي من الفم ووجه العموم شمول هذا للمضمرات دون الاول
واما ان يراد بالاول معناه في اصل اللغة وهو مطلق الرمي ففيه
ان الاول بهذا المعنى اعم كما لا يخفى فكيف يحمل كلامه عليه قوله
وهو المراد الخ انما كان هذا هو المراد منا لانا ان من جملة
المقصود بالذات في هذه الرسالة تحقيق معنى الضمير وهو غير
داخل على المعنى الاول كما تقدم وجهه قوله واللام فيه
اما للجنس ان الاحتمالات العقلية اربعة الاول الجنس من
حيث هي وهذا الاتضح اراده منا لان الماهية من حيث هي لا
وجود لها خارجا والثاني العهد الذهني كقولك ادخل السوق
واشتر اللحم اذا لم يكن بينك وبين مخاطبك عهد في سوق ولا لحم
اراده منا ايضا لان المعهود حصة غير معينة وهي دائرة بين
الموضوع وغيره فتختص بالموضوع وغيره بالارادة ترجيح من
غير مرجح اللهم الا ان يقال غير الموضوع ساقط الاعتبار
فيترجح ارادة الموضوع والثالث العهد الخارجي قال الهروي

ولا تصح ارادته في هذا المقام ايضا لوجهين احدهما ان المتعارف
في موضوع كل فن دخوله في علم ليشمله وغيره فيستشعر به من وجه
ثم يبحث في الفن عنه ولو اريد باللفظ هنا الموضوع فقط لكان العلم
بموضوع هذا الفن ابتداييا لا ضمر امر عام قبل الخوض في الفن وثانيهما
ان المقصود بالذات حينيذ يكون هو الوضع لا اللفظ الموضوع ولو كان
هذا مراد المحقق لعنون البحث بقوله وضع اللفظ قد يكون الخ انتهى
والرابع الاستغراق ولا تصح ارادته ايضا لانه لا معنى للحكم على كل فرد
انه قد يوضع لكذا وقد يوضع لكذا تامل هذا وقد عرفت ان سبيل
الشارح لترجيح العهد الخارجي حيث اوجب حمل المضارع على الماضي
وعليه فيندفع ايراد الهروي اولا بان الاستشعار بالموضوع قد حصل
في ضمن عموم اللفظ بحسب الظاهر ثم بحث في الفن عن خصوص الموضوع
وثانيا انه عنون البحث باللفظ وان كان الوضع هو المقصود لما
ان اللفظ موصوف والوضع وصف فتامل **قوله** وحينيذ
اي حين اردنا العهد الخارجي يجب الخ وانما كان هذا الحمل واجبا
لما انه يصير من قبيل وضع الموضوع وما هو موضوع بالفعل
فوضعه ثانيا محال اما اذا اردنا العهد الذهني فلا يجب كما ذكر
بل ولا يجوز لاستقامة الكلام عليه من هذه الحيثية اذ التقدير

حينيذ اللفظ الموضوع ذهنا قد يوضع لكذا وقد يوضع لكذا
خارجا وهو ظاهر الاستقامة **قوله** من حيث تشخص المعنى
الخ العموم من عوارض الالفاظ فوصف المعنى بالعموم من قبيل
المجاز بالنظر لعلما المنطق فلو عبر بالكلية بدل العموم لكان
انسب بما سياتي في كلامه قال شيخنا والتحقيق ان العموم
وصف للمعنى في نفس الامر لا للفظ تامل **قوله** ابتدائي
والا فقد تنتفي تلك الاقسام كما ياتي في التقسيم وانما كانت اربعة
بالنظر لما في نفس الامر لا بالنظر للواقع لانها في الواقع ثلاثة فقط
قوله باعتبار تعقله بخصوصه ظاهره ان الوضع الخاص
يتوقف على تعقل الموضوع له اي استحضاره في ضمن خصوصه
بان يجعل الخصوص آلة ومراة ووسطة لوضع ذلك اللفظ
لمعناه كما ان الوضع العام لموضوع له خاص كاسم الاشارة يتعقل
بعمومه اي يستحضر في العقل بواسطة امر عام مشترك بين جميع
الافراد كمطلق المشار اليه كما سياتي وهو بعيد والذي يظهر ان
الوضع اذا ساوى الموضوع في العموم او الخصوص يكتفى فيه
بمجرد وضع اللفظ بازاء معناه ولا يتوقف على تعقله واستحضاره
في العقل بواسطة فالمراد بقوله باعتبار تعقله بخصوصه ان

يكون موضوعا له بنفسه لان الخصوص الة الوضع **قوله** كما
اذا تصورت ذاتا بغير قيد كونها ذات زيد ولعل المراد كما اذا تصورت
ذاتا بوصف ما الى ان تصير للفظ زيد مثلا **قوله** باز ايه الضمير
عايد على زيد والمراد ذاته والا فكان الظاهر باز ايها لعود الضمير
على الذات **قوله** او يكون معناه الاى كالمشترك اللفظي والفرق
بينهما ان هذا بوضع واحد وذاك باوضاع متعددة ولا يخفى ان
المعنى هو الموضوع له والموضوع له هنا خاص فلا يصح تعدده اللهم
الا ان يقال المراد بمعناه افراد الذي وضعه **قوله** باعتبار
تعقله كذلك اي على عمومه وقد يقال لا حاجة الى تعقله بذلك
الا ان يقال المراد بذلك ان يكون موضوعا له موصوفا بعمومه
لا ان ذلك الة للوضع ومن ثم لم يقل باعتبار تعقله بامر عام لكن
يتوقف حينئذ في وصفه الوضع بانه عام لانه لا معنى لعمومه
الا كون الفه عامة فتامل **قوله** وفي كلام بعض الشراح
اشكل علينا عدم وضع مثل الانسان لمفهوم كلي من قبيل الوضع
العام لان العموم ههنا ليس الا في الموضوع له وعموم الوضع شيء
اخر اذ الظاهر انه شمول في نفس الوضع ولا يسري احدهما في الاخر
ثم اطال الكلام في ذلك فابتنا مل **قوله** يذكر قسمين الخ

اي الاولين في المقدمة والا فقد ذكر القسم الثالث في التقسيم تبعا
للمقصود والى هذا اشار الشارح بقوله فيما هو المقصود بالاصل
قاله الهروي **قوله** ليزيد توضيح الخ قال الهروي فيه ان
الثالث ايضا شاركه في عموم الوضع فلم لم يتعرض له ليزيد
توضيح صاحبه انتهى ولك ان تقول المشاركة في الموضوع له
اقوى ارتباطا من المشاركة في الوضع فافترقا **قوله** صفة
كاشفة الصفة الكاشفة هي التي تحقق موصوفها والصفة
اللازمة هي التي لا تدل على تحقق موصوفها ولا شك ان هذه
محققة لموصوفها **قوله** ويحتمل ان يكون للاذكر بعض
الشراح ما نصه اقول الظاهر انه لا يجب الوضع الخاص
لموضوع له خاص تعقله بعينه بل يكفي تعقله بمفهوم كلي منحصر
فيه كما اذا سمى رجل ولده اذا بلغه بولده قبل ان يراه
باسم كما اذا سمى ما في بطن امراته باسم فانه لا شبهة انه
علم وان وضعه لموضوع له خاص كما صرح به المصنف مع
انه لم يتصور شخصه انتهى اقول وهذا مبني على ان
المراد بتعقله بعينه تصوره بشخصه اي بذاته وليس كذا
مرادا حتى يرد ما ذكر ومما ينبغي ان ينبه عليه ان الشارح

رحمه الله لم يتكلم على الوضع وهو لغة جعل الشئ في حيز
معين وفي الاصطلاح تعيين اللفظ بنفسه لمعنى وانما لم
يفسره الشارح لما انه عند الاطلاق لا ينصرف الا
اليه وهو المراد بالوضع في هذه الرسالة وفي تعريف
الكلمة وتعريفي الحقيقة والمجاز وعليه فلا وضع للمجاز
بازايه فان تعيينه ليس بنفسه بل بقرينة شخصية
او نوعية وقيل هو تعيين اللفظ بازاء معنى وعليه فالمجاز
موضوع لمعناه المجازي **قوله** يتحقق بفتح التحتية
اى يثبت او بضمها اي يوجد واشار الشارح بتقديره
الى قوله لم بان الا بد له من تقدير عامل وان الباليست
بالتصوير وانما هي بالاداة فتامل **قوله** اي
يعين الاهو بالنصب تفسير البقال المنصوب عطفا
على معقل وهو اشارة الى ان القول في يقال بمعنى التعيين
والوضع والتقدير ثم يوضع هذا اللفظ لكل واحد الخ
فقد ظهر ان لكل متعلق يقال بمعنى يعين وان لفظ
موضوع ضايع كذا افاده العلامة مسعود الثرواني
قال الهروي ويجاب عنه بان مراد الاول ان حمله

هذا اللفظ موضوع انشا لاحداث الوضع لا خبر عن
وضع سابق حتى يرد عليه ان الوضع لم يتحقق بعد
والثاني انه خبر عن وضع سابق في التعقل مطابق
لذلك الخبر واكتفى بذكر الوضع في الخارج عن ذكر الوضع
السابق في التعقل المخبر عنه بهذا اللفظ الم والتقدير
تعقل المشترك فيوضع اللفظ بواسطة لكل من مشخصاته
ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل الخ وانما صرح بالوضع
الخارجي ولم يكتف بتقدم الوضع الذهني لان الغير
لا يطلع عليه وانما لم يجمع بينهما لان الانسب الاختصار
انتهى بمعناه قال شيخنا المنوفي هذان الجوابان يتعين
حملهما على ما اذا اراد بالقول حقيقته ليتم المفاد مما وقد
علمت ان مبنى الاشكال على ان المراد بالقول الوضع
فلم يتما بالنظر للاشكال بل نقطع النظر عنه فتامل
هذا ولتعلم ان الم انما الى باسم الاشارة وتابعها
المعروف حيث قال هذا اللفظ الخ تنبيها على ان
اللفظ الموضوع يجب ان يكون معينا ممتازا عن غيره وكذا
الموضوع له اما المعرفة فامتيازها عن غيرها بالتعيين

الشخصي واما النكرة فبتعيين الماهية عن بقية
الماهيات فتامل **قوله** من ذاتياتها كما في
معاني الحروف الخ الضمير في ذاتياتها راجع الى الافراد
واعلم ان المعتصم بلطف الحق اعترض هذا بان العام
المشترك بين المشخصات ليس ذاتيا لها واوضح ذلك
بعض من كتب عليه بان المشترك كمطلق الابتداء
امر مستقل واذا كان مفهوما من الحرف فهو غير مستقل لانه
جزء معنى الحرف ومعنى الحرف غير مستقل فجزوه كذلك واذا
كان مستقلا فلا يكون ذاتيا لمعنى الحرف الغير المستقل ولان الذاتي
كالناطق في ماهية الانسان لابد وان يحمل على ما هو ذاتي له
كان يقال الانسان ناطق ولو كان مطلق الابتداء ذاتيا لمر الواقعة
في قولك سرت من البصرة لصح حمله عليها بان يقال من في قولك سرت
من البصرة لمطلق الابتداء وهو غير صحيح فبطل كون المشترك ذاتيا
لمعاني الحروف واجاب عن ذلك بما محصله ان ما ذكره المعتصم
من كون العام المشترك بين المشخصات ليس ذاتيا لها محله ان
اخذ ذلك العام من حيث انه جزء معنى الاسم كالابتداء اما لو اعتبر
من حيث كونه معنى جزء معنى الحرف فانه يكون ذاتيا لكون معنى

الحرف مقيدا اي كالابتداء المخصوص والحاصل ان العام المشترك
كمطلق الابتداء يلاحظ ويجعل مرآة لملاحظة خصوصياته
فيوضع الحرف لتلك الخصوصيات المندرجة تحت المندرج
المقيد تحت المطلق فاذا عبر عن تلك الخصوصيات بالحرف
تكون غير مستقلة واذا عبر عنها بالاسم تكون مستقلة والمطلق
على كلا التقديرين جزؤها وذاتي غير مستقل على الاول ومستقل
على الثاني **قوله** كما في المضمرات الخ فان العام وهو مطلق التكلم
او مطلق الاشارة اليه بعنوانه المذكور خارج عن ماهية الضمير
واسم الاشارة فكان عرضيا لها **قوله** الموضوع لكل منهما
اللفظ اللفظ مرفوع الموضوع **قوله** كما توهمه بعضهم الخ
منهم السعد التفتازاني حيث قال المعتبر في المعرفة هو التعيين
عند الاستعمال دون الوضع سواء كانت في الوضع ايضا معينة
كالاعلام الشخصية او لا كالمضمرات والمبهمات وسائر المعارف
فان لفظة انا مثلا لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح
ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه فليست موضوعة لكل واحد
والا لكانت مشتركة ولا موضوعة اوضاعا بعد افراد المتكلم ولا
موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا وبطلان الكل

ظاهر فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك
الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده المعينة
دونه **قوله** الذي هو الوضع حقيقة اي فيكون في كلامه
مجاز مرسل من قبيل تسمية الدال باسم المدلول لان القول
دال على المعنى القائم بنفس المتكلم **قوله** غالبا ومن غير الغالب
الكتابة والاشارة والاستعمال **قوله** بالحيثية بقوله
بقوله المجرور ثانيا بالوحدة بدل من المجرور بمن الاولى الآتي
أن مفعول قيد محذوف تقديره الوَضْعُ **قوله** بحيث الخ المتبادر
منه انه قيد لقوله الموضوع السابق في كلام المص فيكون
مفعول قيد محذوف اي قيدا الوضع بالحيثية في كلام المص وهذا
بنا على ما اقتضاه كلام الممشي في تقرير الوضع على ما وجه به
كلام المص واما على ما اختاره المحشي ابتدا من ان لفظ الموضوع
مقحم في كلام المص فيكون متعلقا بقوله يقال معنى يعين فتامل
ومما ينبغي الاشارة اليه انه ليس المراد بالافادة في قوله بحيث
لا يفاد لا حقيقتها حتى يرد ان ظاهر قوله بحيث لا يفاد الخ ان يفاد
واحد بخصوصه وهو بين في ما اشتهر بينهم من ان وضع المفردات
ليس لافادة مسمياتها لاستلزامها الدور بل لافادة

المعاني التركيبية بل المراد بها الدلالة فقيه مجاز مرسل
علاقته اللزومية وهو ظاهر **قوله** مفهوم كل واحد الخ
يحتمل ان يكون المراد بمفهوم كل واحد الافراد المجتمعة وان يكون
المراد به القدر المشترك وهو الاول لانه هو المناسب
لكلام الشارح فيما بعد فليتامل **قوله** حتى يستعمل
فيه حتى فيه تعليلية فيكون تعليلا او مرتبا عليه ترتب ما في
الخارج على ما في الذهن **قوله** ويفهم منه ضمير هو
راجع الى القدر المشترك فابرز الضمير لانه جار على غير من
هو له اذ الضمير في يستعمل راجع للفظ وكذا ضمير منه وقوله
فان ذلك تعليل لمحذوف تقديره وانما احترز عن هذا المتوهم
لان ذلك الخ **قوله** بل المقصود ان الموضوع المز يحتمل
ان يكون خبر ان هذا والمستخرج بدل او عطف بيان له ونائب
فاعل قوله المستعمل ضمير مستتر فيه يعود على الموصولة
به والغرض التمثيل ويحتمل ان يكون هذا نائب الفاعل والمستخرج
خبر ان وقوله من افراده متعلق بالمستخرج والضمير في افراده
راجع للقدر المشترك الذي هو الامر الكلي **قوله** والمستعمل
فيه عطفه على الموضوع له لافادة ان الوضع من غير استعمال غير

معتبر عندهم قوله على حده وموضع نصب على الحال
من المشخص بمعنى منفردا الى حال كون المشخص منفردا قوله
وهذا كذلك اي لفظه هذا كذلك اي منطبق عليها الحكم
قوله غير مراد اي بالنسبة لوضع الواضع وقوله وغير مفهوم
اي بالنسبة للمخاطب فيكون الفرق بينهما المبالغة في الرد
على من قصر هذا وفهمه من وضع الواضع تامل قوله بحسب
الوضع اي المطلق فان فهمه من اللفظ لابد منه للعالم بالوضع
لكن لا من تلك الحيثية اما استعماله في القدر المشترك لا بحسب
الوضع فلا مانع من ارادته ايضا وفهمه منه وغايته انه يكون على
وجه التجوز لا على وجه الحقيقة قوله فتعقل يجوز في
ضبطه ستة اوجه اولها المصدر وعليه فالمشترك مجرور
بالاضافة والتاء خبر ثانيهما بعقل مضارع مجهول من الثلاثي
المجرد بتحتية اوله وعليهما اقتصر الشارح ثالثها تعقل
ماض من المزيد بفوقية مضمومة اوله وعليها فالمشترك
مرفوع على رابعها تعقل مضارع بتا الخطاب اوله من المزيد
وحذف منه احدى التاءين خامسها تعقل مضارع بتا الخطاب
اوله من المجرد وعليها فالمشترك مفعوله وهذه الاوجه الاربعة

منافية لتقدير الشارح لفظ الواضع سادسها بعقل مضارع
بالتحتية اوله مبني للفاعل وهو مناسب لتقدير الواضع ايضا
فلو لم يقيد الشارح المضارع بالمجهول لحمل كلامه عليه وعلى هذه
الاوجه الخمسة فالتاء نصب على الحال ومما ينبغي ان ينبه عليه انه لم
يقل احداث التعقل الذي هو فعل الفاعل الله فكيف قال فتعقل
ذلك المشترك الله الا ويمكن ان يوول كلامه بتقدير ما يصح به
المعنى فيقال فتعقل ذلك المشترك الله اي يكون الله اي لا مقصودا
وفي قول الشارح فيما ياتي في قوله لانه بتقدير لام الخ اشارة الى ما
في حمل الله على التعقل من المسامحة اذ الالهة في الحقيقة المشتركة
التعقل فاضافة التعقل الى المشترك المتعقل فاضافة التعقل
الى المشترك من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والاصل
فالمشترك المتعقل الله للوضع لا الله الخ ويدل له تفسير
الشارح ضميره بالمشترك فتامل قوله قالة نصب على
الحالية اي من ذلك المشترك والمعنى ان ذلك المشترك يستحق
عند الوضع حال كونه الة ووسيلة لاحال كونه موضوعا
ومقصودا بالذات للوضع ويجوز نصبه على المفعول له
تاويلا وان كان الاول اولى وذلك بتقدير مضاف اي تحصيل

الة وسئلة لاحال كونه موضوعا ومقصودا بالذات للوضع
ويجوز نصبه على المفعول له تاويلا وان كان الاول اولى وذلك
لاجل ان يتحد مع عامله في الفاعل والزمان **قوله** ولانه عطف
اي فيكون حالا او مفعولا له تاويلا ايضا **قوله** فالوضع كلي
اي فالة الوضع كلية لاشتراكهما بين الفاظ متعددة لان الوضع
نفسه كلي اذ هو شيء واحد لا عموم فيه ولا تكثر وانما العموم والتكثر
في متعلقاته وافراده كما تقدم توضيحه **قوله** والموضوع
له شخصي كان الظاهر مقابلة الكلي بالجزي او المشخص بالعام
فلعل المراد بالمشخص الجزي **قوله** اي اللفظ الموضوع لشخص
الخ اقتصر المعتصم على رجوع اسم الاشارة للوضع حيث قال وقد
اشار بلفظ ذلك الى الوضع الكلي والموضوع له الشخص ليمثل
له ولم يكتف بان يقول مثل اسم الاشارة كما هو الطريقة الشايعة
في مقام التمثيل ايما الى الكمال الاهتمام بتحرير هذا القسم وتوضيحه
حتى انه مقام المحسوس المشاهد والاشارة الى البعيد المخاطب
عنه لكمال دقته وغموضه انتهى ونظر في كلامه الهروي بامرين
احدهما ان هذا يقوم مقام ذلك في تنزيل المعقول منزلة المحسوس
قلت وفيه نظر لانه وان قام مقامه فيما ذكر الا انه يزيد

لطافة من حيث تنزيله منزلة البعيد لكمال الدقة والغموض
فتى ذلك نكتة يبتنى عليها فلم يتجه قوله بعد بخلاف
ذلك فانه ليس في موضعه قاله شيخنا وايضا دعواه ان
الوضع قريب مبني على اعتبار التشخص فلو اعتبر اللفظ كان
ايضا بعيدا لان الالفاظ من قبيل الاعراض تتعدم بمجرد
النطق بها قلت وعلى ما قاله شيخنا لا تاتي النكتة
الثانية لانها تكون بعيدة حقيقة لا منزلة منزلة
البعيد كما قيل ثانيهما ان كمال التمييز والتوضيح في ايراد
لفظ ذلك لا يلايم ان يراعى فيه كمال الدقة والغموض الذي
هو عند المحسوس انتهى قلت وفيه نظر بل الملايمة
موجودة لاختلاف الملحظ اذ كمال التمييز والتوضيح
باعتبار المعنى الموضوع له والدقة والغموض باعتبار الوضع
فالجهة مختلفة فالملايمة موجودة غايته ان ما اختاره الشارح
اظهر واوضح واقل مونة كما ذكر غير انما اختاره المعتصم
فيه دقة وغموض لا يظهر ان الا الماهر كما هو ظاهر **قوله**
مثل اسم الاشارة هذا الا ينافي جعل المعتصم ذلك على الوضع
من حيث ان اسم الاشارة موضوع لوضع لامكان تقدير

مضاف اى مثل وضع اسم الاشارة فتامل ولا يخفى ان مفهوم اسم الاشارة
كلي والغرض ان الموضوع له شخص فكان الظاهر ان يقول وذلك
مثل ذا ونحوه وقد اشار الشارح لما ذكر فانوع اشارة بقوله
نحو هذا وكانه اخذه من قول المحاباتي فان هذا موضوعة الخ فتامل
قوله منزلة المشار اليه المعين انما لم يقل البعيد لانه الواقع
فبعده معلوم لانه مذكور اول المقدمة فلذلك ترك تقييده
قوله والمشخص صفة الخ في العبارة قلب وحقها والمشخص
صفة المشار اليه من حيث ان المراد به كل قاله شيخنا المنوفي قوله
ولا يجوز ان يكون الخ اى لان المشار اليه كلي والمشخص جزئي ولا يصح
وصف الكلي بالجزئي قال بعضهم والاولى ان يكون المشار اليه
صفة لمحذوف اى الواحد المشار اليه ويجعل المشخص صفة
للواحد مقدما على قوله المشار اليه وتكون الالف واللام
في الواحد للاستغراق انتهى والنظر هل يقال يصح وصف
المشار اليه بالمشخص بان يكون المراد بالمشخص المشخص ذهنا
لان الصور الذهنية صرحوا بان لها شخصا في الذهن كما
ان الصور الخارجية لها شخص في الخارج قال شيخنا لكن
عليه ان الموضوع له القدر المشترك وهو ما فررنا منه فليتامل

وليحرر قوله على انه خبر هذا الخ اى قبل دخول الناسخ او الان
اذ خبر الناسخ في الحقيقة خبر لاسمه وعلى هذه النسخة
فمسماه مبتدا خبره المشار اليه والجملة خبر بعد خبر وذكر
الضمير في مسماه لعوده على لفظ هذا فيكون قد اتى في
خبر وذكر في خبر قال المعتصم وهو مستحسن اعني اعتبار تانيث
هذا وتذكيره في تركيب واحد قال الهروي وما قيل من عدم
استحسان التذكير والتانيث في تركيب واحد لبنه ما قيل
كيف وقد تضمن الاشارة الى جهتيه قال وقد وقع نظيره
في كلامه تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا
بتذكير يقنت وتانيث تعمل انتهى فعلم من قوله في تركيب
واحد ان القائل حمل الواو على انها للحال اى مع ما ذكر من ذا الحال
فضلة وهي من تتمة الكلام وحينئذ فلا تكون الاية نظير
ما مثلنا لوقوع التانيث والتذكير فيها في تركيبين ولو حملنا
كلامه على اختيار اعتبار العطف مثلا يتم النظير بالاية
منعنا قوله في تركيب واحد تامل قوله من قبيل الاسماء
اي التي مدلولاتها ذوات فقط لا من قبيل الاسما المشتقة
التي مدلولاتها الذوات مع الصفة ولذلك صح الابتداء به

اذلو كان مشتقا لاحتاج لمسوغ للابتدا به كحرف النفي ونحوه
قوله وسماه بيانا لاي عطف بيان وظاهره ان النسخة
لاواو فيها بين الموضوع والمسمى والذي في كثير من النسخ بثبوتها
وعليه فسماه نسق تفسيري لا بيان **قوله** كما اذا حكمت
الغرض منه التمثيل لانه ليس مما نحن فيه فهي قضية كلية حكم
فيها على كل فرد فرد بانه ابيض **قوله** وبما مثلنا الحكم بديهي
اقتصر رحمه الله على هذا المعنى دون الثاني لما انه لا يصح ههنا
لكن افاد مسعود الشراوني كما نقله عنه المقتصم ان الحمل
التنبيه على المعنى الثاني مساغا قاله لان استواء الوضع
بالنسبة الى الجميع اي المسميات مستفاد من السابق استفادة
ظاهرة اي بحيث يمكن ان يعلم منه بادني التفات ويحتمل ان يغفل
عنه الناظر في ذلك الكلام لعدم كونه صريحا فيه وسوقا
لاجله واورد عليه المحشي السنيراسي ان الظاهر ان التنبيه
بالمعنى الثاني هو الحكم بالبديهي الضروري وهو ما قابل المذكور
اصالة المعلوم مما سيق الحكم فالدليل على الحكم المذكور اصالة
فافهم اي فظهر انه لا مساغ للتنبيه عليه في هذا الكلام على ما
اقتضاه المقام **قوله** اولي الظاهر انه ارادب الاولي ما

يفهم بمجرد الالتفات اليه وان توقف على شيء اخر كالقضايا
التي قياساتها معها كقولهم الاثنين نصف الاربعة فانها
تتوقف على طرف حاضر في الذهن وعليه فالاولي صفة لازمة
ويحتمل ان يراد بالبديهي الضروري وهو ما قابل
النظري وعليه فوصفه بالاولى للتقييد **قوله** اذ تصور
طرفيه الخ لا يخفى ان الاظهر حذف لفظ الاسناد او قلب
العبارة بان يقال تصور طرفيه مع النسبة يكفي في الجزم
بالاسناد لما ان النسبة هي مورد الحكم وهو محل التصور
واما الاسناد فهو الحكم نفسه والمراد منا ان تصور الطرفين
والنسبة يكفي في الجزم بالاسناد اي الحكم على الموضوع
بالمحمول فيكون الحكم بديهيا **قوله** وليس ما ذكره الخ جواب
عن سؤال مقدر تقديره اذا كان التنبيه هاهنا بالمعنى الثاني
فلم استدل عليه والبديهيات لا يستدل عليها ولا تعلل
فاجاب بقوله وليس ما ذكره **قوله** اي ما صدق عليه الخ فيه
اشارة الى ان ما في كلام المص واقعة على فرد من افراد العام الذي
يجعل آلة للوضع والقبيل هو ذلك العام ففوله ما صدق
اشارة الى ان المحكوم عليه بانه لا يفيد الخ جزئي لا الكلي

هذا وجوز المعتصم ايضا رجوع اسم الاشارة الى الوضع لكن
رجح الاول وهو رجوعه على اللفظ الموضوع وهو ما اقتصر عليه
الشارح بالاظهار فى مقام الاضمار حيث قال لاستوائهما نسبة
الوضع ولم يقل لاستوائهما نسبته وتظر فيه بعض من كتب عليه
بانه يمكن ان يكون لدفع الالتباس اذ لو قيل لاستوائهما نسبته
الخ لم يعلم ان الضمير للوضع لاحتمال كونه للفظ فلا دخل للاظهار
فى الترجيح فتفى ترجيحه بان الشايع نسبة الافادة للفظ
لا للوضع وهذا مسلم **قوله** قلنا الفرق لزوم التعيين الخ
نظر فيه الشارح المعتصم حيث قال ما نقله قيل كما يفرق
تعدد الوضع بين المشترك ووحدته فيما هو من هذا القيل
بينه وبين المشترك وفيه نظر يفرق بينهما لزوم تعيين المعنى
فيه وعدم لزومه فى المشترك وفيه نظر لانك عرفت انه لا يلزم
ان يكون المعنى فيما هو من هذا القيل معينا كما فى وضع اسم الفاعل
انتهى ولك ان تقول ان ما نظر به يمكن ان يجاب عنه بان المراد
بما هو من هذا القيل ما ذكره المص فى هذه الرسالة فقط من
الامور الاربعة التى معانيها امور متعددة متعينة لا ما ذكره
فى غير هذا الكتاب من المشتقات ايضا كذا افادة العلامة

الشيرازي **قوله** فى المعنى الخ اى فيما هو من هذا القبيل
وعدمه اى فى المشترك كالعين قال الهروي وهذا الفرق
اعتباري لوجود التعيين فى الاعلام المشتركة ايضا فساوت
هذا القبيل مع انها من المشترك بخلاف الفرق بوحدة الوضع
فيما هو من هذا القبيل وتعدده فى المشترك فانه حقيقي لدخول
الاعلام حينيذ فى المشترك فالاولى تقديمه بل الاقتصار عليه
انتهى قال شيخنا المنوفي ولك ان تمنع هذا بان الفرق انما حصل
بلزوم التعيين لا بوجوده ولا يخفى انه لا يلزم من وجود التعيين
فى الاعلام المشتركة لزومه فيها فظهر ان الفرق حقيقي لا اعتباري
كما قال وقوله بخلاف وحدة الوضع الخ ممنوع على ما اختاره
المعتصم من ان ما هو من هذا القبيل متعدد الوضع اعتبارا
فهو قسم من المشترك لان الوضع فى المشترك لا بشرط ان يكون
تعدده حقيقيا على ما ارتضاه فيشمل ما تعدده اعتباريا
كما نحن فيه واذا كان كذلك فلا يظهر الفرق بالثاني قال
فكان الاولى حذفه لا الاقتصار عليه قلت وما نحن رد به شيخنا
على الهروي اولا غير مسلم لان المراد بالوجود فى علامة اللزوم
ان تعين المعنى فى الاعلام المشتركة لازم لوجوده فيها تابع للزوم

والا فلا فرق حينئذ بين الاعلام المشتركة واسم الجنس لان
التعين الشخصي شرط فيها دون اسم الجنس فتعين اركونه فرقا اعتباريا
في غاية الظهور قوله شرح في المقصود للاظاهره يفيد ان ماذكره
في التقسيم كله مقصود للمم وقدم فيما سبق مايفيد ان المقصود
له اربعة فقط على ظاهر كلامه وهي تحقيق معنى الحرف واسم الاشارة
والضمير والموصول والجواب ان المقصود في كلامه يحمل على الاعم
من المقصود بالذات وهي الاربعة المتقدمة او المقصود بالتبع
وهي الخمسة الباقية لان مجموع مايذكر في التقسيم تسعة اقسام
بعضها مقصود بالذات وبعضها مقصود بالتبع وانما كانت
الاربعة المتقدمة مقصودة بالذات لقوة الخلاف الواقع فيها
دون ماعداها فتامل قوله والمحذوف هو المذكور يقتضي انه
لم يذكر في الرسالة الا التقسيم دون سابقه ولاحقه وليس كذلك
فكان الاولى ان يقول والمحذوف هو المقصود ولعل الشارح راعى
صنعة الطباق بين المذكور والمحذوف ففاته المقصود ويجوز
ان يكون المراد بالمذكور المذكور الان وهو التقسيم بقطع النظر
عن المقدمة والخاتمة قاله شيخنا المنوفي قوله ضم قيدين الخ
المراد بهم القيدين او اكثر الى ذلك العام اعتبارا مامعه على معنى

انه يعرض له هذان القيدان فيحصل بكل قيد قسم وليس الغرض
اجتماعهما معه على معنى انه يعرض لان هذا ليس هو معنى التقسيم فعلم
من قوله قيدين ان ضم قيد واحد لا يسمى تقسيما وهو كذلك قوله
قسما مباينا اي كالانسان والفرس بالنسبة الى الحيوان قوله او غير
مباين اي كالكاتب والضاحك بالنسبة الى الانسان قوله او
نحالفهما فقط انما قيد بفقط ليخرج الثاني لصدق التخالف عليه
قوله ومما نحن فيه من هذا القبيل اي الحقيقي وفيه ان نحو تغلب
وبزيد وعلم مما اجتمع فيه العلم والفعل قاله الهروي قال شيخنا المنوفي
وهو ممنوع لان هذه الاعلام من حيث انها اعلام ليست افعالا فلا اجتماع
قوله مجملا هو حال من المبتدا على رأي سيبويه او من الضمير المضاف
اليه او تمييز من النسبة اي محول والاصل ومجمل حاصله تقسيم الخ
فمحول وقوله اولا ظرف والعامل فيه التقسيم اي تقسيم اللفظ في اول
مراتبه وقوله على وجه تنضبط به الخ متعلق بتقسم اللفظ كما لا يخفى
قوله بهذه العبارة اي الحاصل في العقل اي او ما في معناها كالمعقول
والمعلوم قوله بافهام غيره اي كاللفظ والكتابة والاشارة
وظاهر قوله في الجنسية التي قبل هذه مطلقا انه يسمى في هذه مفهوما
ايضا كما قرره شيخنا المنوفي وهو كذلك قوله او مضمر لم يقل

او جزئي مع انه المقابل للكلي لما ان الجزئي عندهم قد يطلق على
الجزئي الاضافي وهو ليس مرادا هنا فاختار المصنف لدفع هذا
التوهم **قوله** اما ان يمتنع الاذ مدلوله ففيه اسناد مجازي
لان المانع للحقيقي انما هو العقل والاصل اما ان يمتنع العقل
من فرض صدقه الى قبول الاسناد الى المدلول مجازا **قوله** وحمله
عطفه على الصدق عطف تفسير لان الصدق في باب المفردات
بمعنى الحمل وفي باب القضايا بمعنى التحقيق قد كرر الحمل بعده ليبان
ان المراد بالصدق هنا الحمل **قوله** اي اللفظ الا حمله على اللفظ
مع ان التقسيم للمدلول ليطابق قوله الاتي وهو اسم الجنس وهو المصدر
لان اسم الجنس والمصدر لفظ لا مدلول ويجوز ان يراد بالاول
المدلول ويجعل التاويل في قوله الاتي وهو اسم الجنس اي وهو
مدلول اسم الجنس والمصدر ذكره المعتصم بلطف الحق وافرب من
هذين الاحتمالين ان يراد بالاول اللفظ ويقدر مضاف مع ذات
وحدث اي اما ما دال ذات او دال حدث ومدا ما اشار اليه الشارح
بقوله او يقال بالتجوز **قوله** اي اما مدلوله ذات كان الظاهر
تقديم مدلوله على اما لايهام صنيعه ان لها عديلا لم يذكر
وان التقدير اما مدلوله ذات او حدث او نسبة واما كذا

لان ما بعد او في حكم شيء واحد وان تعدد اذ العطف بها لاحد
الشيئين او الاشياء وهو ظاهر **قوله** باطلاق اسم الذات
الخ لم يذكر النسبة ولعله لما ان المراد بها في كلام المصنف
المركب المشتمل عليها كما ذكره الشارح فليست مقصودة
لذاتها بل المقصود هو المركب فلا حاجة لتاويل بصحح قوله
بعد وهو المشتق ونحوه قاله شيخنا النوفي قلت بل
ولو اريد بها المركب كما ذكر فلا بد من التاويل ايضا لما ان المركب
انما هو مدلول اللفظ لا اللفظ فحينيذ يجري فيه ما يجري هنا من
الحقيقة والمجاز فالذي يظهر انه انما ترك النسبة لعلمها بالمقايسة
عليهما وهو لا غبار عليه فتامل **قوله** وحينيذ الخ اي حين
اذ اردنا بالاول اللفظ الذي مدلوله كل ما اردنا بالذات
المدلول حقيقة او قلنا بالتجوز كما ذكر ليستقيم قوله بعد
وهو اسم الجنس بخلاف ما اذا اردنا به المدلول الكلي فلا يستقيم
الا بتقدير مضاف قبله كما تقدم والفا في فيستقيم اما زايدة
او في جواب الظرف لانهم كثيرا ما يضمنونه معنى الشرط ولا يضر
كونه معمولا لمدخولها **قوله** كرجل مثل به اشارة الى انه لا
فرق عند علماء الوضع بين اسم الجنس والنكرة في الاستعمال وان

فرق بينهما في الوضع اذ النكرة موضوعة للفرد المنتشر واسم
الجنس للماهية من حيث هي هي **قوله** انما اخرج المصدر
الخ اي والا فالمصدر داخل في اسم الجنس في اصطلاح النحاة
لان اسم الجنس عندهم يساوق النكرة مطلقا فيتناول
المصدر ولا يخفى ان بعد تقييد الحدث بالجاري على الفعل
يشمل المصدر اسم المصدر ونحوه وهو اصطلاح لعلهم الوضع
كما ان ما قبله كذلك والا فلو قيد بالجاري على الفعل كان
اسم المصدر قسما اخر فيلزم ان تكون القسمة غير حاصرة
فتامل **قوله** ولما كان الخ ظاهره يفيد ان المركب
منهما قد لا يعتبر فيه النسبة وفيه ما لا يخفى على فاضل
قوله او المركب المشتمل الخ اي وهو المراد من النسبة هنا
فالتعبير حينئذ عن المركب بالنسبة مجاز عملا قد امتا
السببية او الجزئية لان النسبة جزء من المركب قاله
شيخنا وهو خطا والصواب المبنى وفيه نظر **قوله**
نسبة الخ الثابت في اكثر النسخ تنوينه قال شيخنا وهو خطا
والصواب الاضافة الى الضمير اي نسبته فان اردت
بذلك النسبة وجعلت التذكير باعتبار المذكور فذكر نسبته

حينئذ اظهار في محل موضع الاضمار واردت بذلك المدلول
المركب فذكره حينئذ لا بد منه في نظم الكلام بعد فهمه من
المقام **قوله** وهو الفعل كون مدلول الفعل مركبا من الذات
التي هي الفاعل والحدث يقتضي كونه داخلا في مفهومه
لانه جزء منه وهو خلاف المقرر عند النحاة من ان الفعل
موضوع للحدث والزمان فيدل على كل تضمنا واما دلالته
على الذات التي هي الفاعل فانما هي بالالتزام هكذا قال بعض
الشارحين قلت ما قاله مسلم لو صرحوا بان المراد بالذات
الفاعل اما لو اراد وا بالذات احد مدلولي الفعل اعني الزمان
فلا اذ المراد بالذات عندهم ما قابل الحدث والمركب منه
ومن الحدث بل وهذا هو الذي تتعين ارادته لهم وقد
وجدت ما يفيد هذا منقولا للمحشي بلطف الحق وحينئذ
لا يكون ما قالوه مخالفا لما قرره النحاة بل هو عينه فتامل
قوله فان قيل الخ وارد على كلام الشارح المتقدم
لا على كلام المص كما هو في غاية الظهور **قوله** فالوضع الخ
الفاء اما ان تكون في جواب شرط مقدر تقديره ان اردت
معرفة اقسام الثاني فالوضع الخ واما ان تكون تفريعية

او في جواب اما المتوهمة بعد العاطف افاد اخيرها المعتصم
بلطف الحق وكل ظاهر **قوله** اي وضع اللفظ الذي فيه اشارة الى
ان الذي في الوضع بدل من الضمير والاصل والثاني فوضعه الخ وهذا
على ان المراد بالثاني اللفظ كما ذكره الشارح اما اذا اريد به
المدلول على ما جوزه المعتصم فان الضمير يفسر به لا بالفظ
قوله مشخصا واحدا لا يتوهم من العبارة ان مسمى العلم يجب ان
يكون مشخصا واحدا حقيقيا بل ولو كان واحدا اعتباريا كما اذا
سمي احد رجلين مثلا بزيدين فان المسمى ليس بواحد حقيقة وانما هو
منزل منزلة الواحد وتظيره ابانان علما على جبلين ولا يقال
لاحدهما ابان ولا زيد كما افاده بعض الشارحين **قوله** اي
عام فسر الكلي بالعام لما ان الذي يقابل المشخص انما هو العام لا
الكلي لان الذي يقابل الكلي انما هو الجزئي **قوله** اما العلم الجنسي
الخ يعني ان القسمة هنا حاصرة لخروج علم الجنس عن مورد القسمة
الذي هو اللفظ الموضوع لمعنى مشخص لان معناه كلي اي فيكون
داخلا في مورد القسمة الاول الذي مدلوله كلي فقرره حينئذ
ان القسمة حاصرة هنا غير حاصرة فيما تقدم فقال شيخنا
المنوفي الاولى ان يقال ان العلم الجنسي من قبيل اسم الجنس ولا شك ان العلم

الجنسي كذلك وان فرق بينهما بما سيأتي تقريره وتحقيقه ان شاء
الله تعالى وحينئذ فالقسمة حاصرة في الاول وفي الثاني
قلت وفيه نظر يفهم من عبارة المعتصم حيث قال ان
تخصيص البيان بالعلم الشخصي ينافي ما سيأتي انه علم
من التقسيم الفرق بين علم الجنس واسم الجنس انتهى
اذ حصول فرق ما بينهما لا تكون القسمة حاصرة فيما
تقدم كما يعلم بادنى تامل ولا يخفى ان اسم الجنس وان دخل
فيه علم الجنس عند الاصوليين فلا يصح جعل تفسيره موافقا
لهم لما انه لا يرضى بدخول علم الجنس تحت اسم الجنس
كما يعلم مما يأتي كذا افاده المعتصم بلطف الحق فظهر به ان
ما قرره شيخنا لا يخلو عن نظر فتامل بقي ان اسماء الافعال
لا ينتقض بها التقسيم لما انها موضوعة اصالة للاحداث
او الظروف او غير ذلك فما كان مفردا فهو داخل في اسم الجنس
باعتبار اصل وضعه وما كان مركبا فغير داخل في المقسم
فلا نقض قال معناه المعتصم **قوله** اما معنى في غيره انما
اعاد معنى وان كان يغني عنه ذكر مدلوله الذي هو معناه
لاجل تعلق ما بعده به قال شيخنا وفي كلامه ما يشعر بان مدلول

الحرف في غيره وهو المشهور عند النحاة والتحقيق خلافه
فقد نص غير واحد من محققي النحاة كالامام ابن الخباز على ان
الحرف معناه في نفسه وان توقف فهمه منه على الغير فينبغي
جعل في للسببية ليجري على هذا التحقيق والمعنى اما
ان يكون معنى في غيره اى متحقق بسبب غيره اى حاصلا
بسبب متعلقه ويقوى هذا قوله يتعين بانضمام الخ
ولذا جعل الشارح في التنبيه الاول من الخاتمة الفرق بين
الثلاثة وبين الحرف الاستقلال بالمفهومية وعدمه
وان تساوت الاربعة في ان كلا يدل على معنى في نفسه
لكن اما مع قطع النظر عن الغير او بالنظر له وسياتي للمصنف
في الخاتمة ما يفيد ذلك وتزيده توضيحا ان شاء الله
تعالى فتامل قوله بل يتحقق بانضمام الخ لا يفهم من العبارة
ان معنى الحرف يحدث له التحقق والتعين بالغير حتى يرد على
التعريف ان البياض القائم بزيد المتعين بانضمام زيد اليه
فيكون صادقا عليه لانا نقول المراد انه يزيد تحققه
وتعينه لانه يحدث له التعيين كما في البياض القائم بزيد
فالتعريف حينئذ غير منتقض قوله اولا يكون كذلك

اي اولا يكون معنى في غيره وفيه انه صادق بما اذا لم يكن له معنى
اصلا وبما اذا كان له معنى في نفسه فهو لكونه سلبا اعم
بحسب المفهوم مع ان مقابل الحرف لا يصدق عليه الا الصورة
الاخيرة لكن يعين ارادة الثاني فقط قوله بعد بان يكون الخ
ولذلك ارتكب المعتصم بلطف الحق المجاز حيث فسر اللازم
بالملزوم فقال اي او معنى لا يكون في غيره الخ وترك المعنى
المطابقي الذي فسر به الشارح اولا فتامل قوله لافادة
التعيين الخ اي تعيين المراد كما تقدم في التنبيه وشيئا اخر
لم يذكر فيما تقدم وهو تعيين هذا القسم مثلا من بين
الاقسام الثلاثة كما يفيده ظاهر كلامه فتامل قوله
يعني المخاطبة الخ عليه لا بد من جواب عن لزوم ظرفية الشيء
في نفسه بان يقال المراد بالقرينة الدلالة او يقال انه من
باب التجريد على حد لهم فيها دار الخلد فللمبالغة في كون
القرينة خطابا انتزع منه خطابا آخر وجعل ظرفا للقرينة
على وزان ما قيل في الاية لكن بعد تسليم ما ذكر يكون
مخالفا لما ذكره في الفوائد الغياثية على ما نقله المعتصم
عنه حيث قال والقرينة اما في الكلام وهو المضمر انتهى فهذا

يدل على ان المراد بالخطاب معناه المنقول اليه وهو الكلام
الموجه الى الغير للافهام وعليه فالظرفية صحيحة لان القرينة
حاصلة في الخطاب وليست نفس الخطاب وعلى هذا فالقرينة على
تعيين ضمير المخاطب كون هذا الكلام خطابا معه وعلى تعيين
ضمير المتكلم كونه صادرا عنه وعلى ضمير الغايب كونه ذكر
سابقا مما يرجع اليه الضمير وهذا هو ما اختاره المعتصم
ولا يخفى انه اورد على هذا التقسيم المعرف بلام العهد لان مدلوله
جزي وهو مفرد حكما ولعل وروده باعتبار ان المراد بالمفرد
المقيد به مورد القسمة في كلامهم ما كان مفردا حقيقة
او حكما اما اذا اريد به ما كان مفردا حقيقة فلا يتاتى
هو مدلوله كلي حتى يخرج عن المقسم قال المعتصم لانا
نقول قد حقق في موضعه ان المعرف بلام العهد له وضع
تركيبي لكل جزي معهود من جزييات مفهومه بخصوصه
وضعا عاما فالاربعة في تحقق تركيب مادة النقض تامل
انتهى ولعله قدس سره امر بالتامل لما ان ما كان وضعه
تركيبيا لا يدخل في القسم حتى تتحقق مادة النقض بل الظاهر
لا نقض فليحرر قوله توجيه الكلام المزاي سواكان الحاضر محققا

تما في الضمائر الثلاثة المذكورة وانما كان ضمير الغايب محققا
باعتبار سبق الحاضر كقوله كقوله خليلي ما واف بعهد بي انتما
الخ فانه لم يكن عنده حال الخطاب خليلان محققان وانما
قدر لهما خليلين وتر لهما منزلة الحاضرين فخاطبهما بما يخاطب
به الحاضر حقيقة لما ذكر قوله فانما يفيد الخ فيه ان
المفاد هو المعنى نفسه لا ارادته لما ذكر الشارح قال شيخنا
ويمكن الجواب عنه بان اضافة الارادة الى المعنى من اضافة
الصفة الى الموصوف بتغيير الارادة بالمراد اي فانما يفيد
المعنى المراد منها اي من هذه الضمائر الثلاثة واما لهما
كانتما واستمرا وانقطعا نما هو الخطاب فقوله انما هو الخطاب
خبران وفاعل يفيد ضمير عايد على ما المفسرة بقوله من
القرينة وهو ظاهر قوله فاما حسية الخ اي وهي
اما الاشارة الحسية فقط او هي مع الوصف ويكون الوصف
لزيادة التوضيح لا لتعيين المعنى المراد وبهذا اجمع بعض
الفضلا بين كلام المعو وكلام الرضي الذي نقله المعتصم معترضا
به على كلام المعو بان القرينة في اسم الاشارة قد لا تكون حسية
كما في قرينة الوصف فتامل قوله بان يشار الخ ليس المراد

ان يشار اليه بالفعل فيخرج عنه ما اذا كان المشار اليه بعيدا وما
اذا قال هذا مثلا ولم يشر بعضو فانه لا قرينة على المعنى المراد فيهما
بل المراد ان يكون صالحا للاشارة ولا ريب ان كلا من المذكورين صالحا
لها وان لم يشر اليه بالفعل **قوله** انما هو بعده اي هذه القرينة
الحسية وهي كونه صالحا للاشارة الحسية الى المعنى المراد بعضو
من الاعضاء المحسوسة والجملة خبر فان وفاعل المعنى ضمير عايد
على الموصولة **قوله** باذ يشار الى المراد الخ اي الى المعنى المراد
وقوله باللفظ متعلق بالمراد وقوله الذي هو للمنعوت للمعنى المراد
وقوله بسببه متعلق بيشار فقط لا به وبتعينه على سبيل التنازع
ولا يخفى ما في كلام الشارح من التكرار حينيذ اما اذا جعل متعلقا
بتعينه وان كان ما ياتي للشارح يدل للاول فتكرره انما هو لذكر
ما تعلق به من الجار والمجرور قال شيخنا النوفي ولعل المراد بقوله
باعتبار تعينه اي باعتبار من الاعتبارات وحينيذ لا تكرار فيه
بعد فتامل **قوله** معهودين بين المتكلم الخ لا يقال لا فايدة فيه
لانه حشو مع ما قبله لانا نقول لا يلزم من علم المتكلم والمخاطب
انتساب مضمون الجملة الى المراد ان يكون المراد معهودا بينهما
فالمراد حينيذ من هذا انه لابد وان يعلم المتكلم ان المخاطب يعلم

هذا الانتساب اعني انتساب المجيء من بغداد مثلا لرجل
اما بسبق ذكره او شهرة او نحوهما كما ان المخاطب يعلم ان المتكلم
يعلم ان المتكلم يعلم هذا الانتساب كذلك فاذا اشار اليه بعد
ذلك الانتساب المعهود كانت تلك الاشارة قرينة على المراد
قوله المعلوم المنعت للانتساب فهو مرفوع ولا يصح جعله
نعتا للمضمون لما انه لا يلزم من العلم به العلم بالانتساب فالشرط
انما هو العلم بالاخص ويلزمه العلم بالثاني بخلاف العكس **قوله**
لمن سمع انه جاء واحد اي اما اذا جاء انسان مثلا فلا بد من امر اخر به
مع النسبة يحصل التعيين بان تقول مثلا الذي جاء من بغداد
راكبا فاضل فراكبا مع انتساب المضمون المذكور هو القرينة
لا الانتساب وحده وسياتي للشارح التنبيه على هذا فتامل
لكن لا يخفى ان هذا خلاف ما يفيده كلام المصنف بل المستفاد
منه ان القرينة في الموصول بين القرينة الذي عبر عنها فيما
ياتي في التنبيهات بالاشارة الحسية فافهم **قوله** واما
ضمير الغايب مثاله قولك كل رجل جاءك فله درهم ومثال الثاني
قوله صلى الله عليه وسلم امسك عليك هذا فان الاشارة
الى جنس اللسان لا الى واحد بخصوصه ومثال الثالث الذي

يعبد الله سواء السعيد قال شيخنا المنوفي وفيه نظر لان هذا
من باب الكلية لا من باب الكلي اذ هو في قوة قضايا متعددة
قوله او اضافية لا يأتي في هذا التكتة المذكورة في مقابلة
العلم الكلي بالشخص فيما تقدم دون الجزئي كما يعلم بالتامل
قوله واسامي الكتب الخ انما يصح ما اجاب به الهروي هنا
بالنظر لان اسماء الكتب موضوعة للالفاظ كما هو التحقيق اما
اذا قلنا انها موضوعة للنقوش فلا بل تكون من قبيل اسماء
الاجناس لا من قبيل العلم الشخصي كما يفيده جواب الهروي
ولا يخفى ان جميع ما اورد لا يحتاج لقرينة وهو يصدق عليه
قوله ولم تكن قرينته الا ان هذا صادق بما ذكر وبما اذا كانت
قرينة غير الثلاث والاول هو المراد كما يعلم من تمثيل الشارح
فتامل **قوله** الخاتمة الخ لان التاء فيها اما للتانيث
او للنقل وتانيث تشتمل بدل على ارادة الم الاول وهي نعت
لنعوت محذوف اي الطائفة الخاتمة بمعنى اسم المفعول اي
المختوم بها لان الذي ختم بها حقيقة انما هو الم فاسناد
الفعل اليها من باب المجاز في الاسناد **قوله** ويحتمل الخ
اي يحتمل ان تكون حالا كما يحتمل ان تكون خبرا لكن اختار

الاول ولم يجعله خبرا كما فعل المعتصم وجعله نعتا
لاجل ان تكون الخاتمة على سنن اخويها المقدمة والتقسيم
حيث قال في المقدمة واما جعل مجموع هذه العبارات
التي بعدها الى قوله التقسيم خبرا لها فغير مناسب
في امثال هذا المقام انتهى ولا يخفى ان ما ذكر من امثاله
فهو مبني على ما سلكه فلو قيل به وان كان غير مناسب
جاز جعله خبرا للخاتمة وكان السنن ايضا باقيا لكن يفرق
بين ما ذكر وبين ما سلكه بان في الخاتمة يكون الكلام من
قبيل ما يكون المبتدا مندرجا في الخبر كما زيد ضارب
وفي المقدمة والتقسيم يكون الكلام من قبيل ما يكون
المبتدا نفس الخبر كما في ضمير الشان ولهذا اشار مفرعا
بقوله فلا يحتاج الى الواو الخ قال الهروي ولقائل
ان يقول ان ذكر الواو وتركه مع هذا التكلف لا يحصل به
النظام لان المذكور بعد كل منهما انما هو اجزاؤه المشتمل
عليها بخلاف الخاتمة فان ما بعدها من متعلقات
المبتدا والخبر او معطوف على جملتها فلا نظام لها معهما
فالاولى ان يعتذر في ترك النظام والسنن بانه لو لا

لاحظه وترك لقطة تشتمل لفات التنبيه على ان المذكور
في الخاتمة تنبيهات علمت مما تقدم ورعاية جانب العيني
اولى بالحفظ فلا وجه لنا الى ارتكاب الحذف والتكلف
بالامر الخطير بهذا القدر اليسير والله الميسر لكل عسير
انتهى بحروفه قلت ولا يخفى على فاضل مدارس
بل ولا عاقل ممارس ان ما قاله هذا الامام العظيم في مرتبة
السقوط اولا واخرا معترضا وعاذرا لما ان مراد
الشارح بقوله مع بقا النظام اي في كون كل من الثلاثة
وقع مبتدا المحذوف الخبر او بالعكس فلما قال الخاتمة
لا وكان محتملا لبقا النظام ولكون الخبر مذكورا اختار
الحذف وابقى النظام لكونه قريب المرام ولا يخفى ان هذا
فيه النكتة المذكورة اعني التنبيه على ان المذكور
في الخاتمة تنبيهات علمت مما تقدم فلا حاجة لما
قاله من الاعتذار القير الخالي عن الغبار على انه لو اتى
بالواو من غير ترك تشتمل لوجد النظام مع هذه الرعاية
المذكورة جزما وحينيذ ما قاله الشارح هو الذي
ينظر اليه فاعتمد على الله وعول عليه **قوله**

او من غيره الظاهر الاول على راي سيبويه لما انه يلزم
على الثاني اعني كونه حالا من ضميره في الخبر ما قاله المعتصم
وهو حذف الموصول مع بعض صلته وهو ممنوع على الراجح
قوله يحتمل ان يراد الحاصل بما يظهر لنا هنا بقطع
النظر عن ما تقدم في هذه من ان المتبادر من العبارات
الذهنية انه اما ان يراد بالتنبيهات ما يراد بالخاتمة
من الالفاظ او المعاني فان اريد بها الالفاظ كان اشتمال
الخاتمة على كل منها او على جميعها باعتبار ان تشتمل
على تنبيهات جرى على ما قاله المعتصم من باب اشتمال
الكل على الجزء وكذا يقال لو اريد بها المعاني واما ان
يراد بها عكس ما اريد بالخاتمة فان اريد بها المعاني كان
اشتمال الخاتمة التي هي الالفاظ عليها من باب اشتمال
الظرف على المظروف بنا على المشهور وان اريد بها الالفاظ
كان اشتمال الخاتمة التي هي المعاني عليها كذلك بنا على ما
قاله ابن قاسم وهو التحقيق كما تقدم تحقيقه **قوله**
فلا يلزم الخروج الى الكل من الاحتمالين في كلامه **قوله**
ولما كان ما فيها الخ اي ولما كانت الاحكام التي اشتملت

عليها التنبيهات اشتمال الظرف على المظروف او اشتمال
الكل على الجزء علمت مما تقدم الحاق التنبيهات عليها
اي فيكون التنبيه هنا بمعنى الحكم المعلوم مما سبق لا الحكم
البديهي ولا يخفى ان هذا التنبيه قد علم مما سبق وقد
صرح في بعض التنبيهات المعلومة كذلك بما يفيد
العلم مما سبق فلم يصرح في بعض وصرح في البعض
الاخر اجاب المعتصم بانه لاحد امرين اما اظهار الشان
معلوميته او بناء على اختصاص تقسيمه بذلك البعض
المصرح فيه بخلاف غيره فانه مستفاد من كلام غيره
قال بعض من هداهم الله مانحته وفي تفرد تقسيم المم
بذلك البعض بحث يظهر عند تتبع كلام القوم كيف ومن
ذلك البعض اي المصرح به التنبيه الخامس وكذا
التنبيه السادس ومضمون كل منهما معلوم من كلام
القوم بل مصرح به في كلامهم تامل **قوله** اي
التنبيه الاول اشارة الى انه نعت لمحذوف ولا
يخفى انه ياتي فيه وفيما بعده من التنبيهات ما ياتي في
كل من المقدمة والتقسيم فما جاز منا لصحاز هنا وما لا

فلا **قوله** ليست معاني الخ لا يخفى ما في ذكر المعاني من عدم
المعاني اذ كان يكفيه لو قال مشتركة فان مدلولاتها
ليست في غيرها او في ان معانيها ليست في غيرها تامل
قوله في نفسه ضميره عايد على معنى اي معنى في نفس
المعنى ومعناه قوله ملحوظ قصدا فهو تفسير له
قوله تلك المدلولات انما جعل الضمير عايدا عليها
دون المعاني لانه خلاف الظاهر لكن كلام المعتصم
يفيد ان نسبة المم ليست على صيغة الجمع في المدلولات
وانما هي بصيغة الافراد ولذا قال كان عليه مقابلة
الجمع بالجمع او المفرد بالمفرد وجعل تانيث كانت العايد
ضميره على المدلول المفرد لكونه مدلولات فاحتاج
في الكلام لتكلفات **قوله** اي اذا كان الخ فيه اشارة الى ان
الفا في جواب شرط مقدر وذلك لا ينافي قول الهروي
انها تفريعية قاله شيخنا المنوفي وانما كانت
تفريعية كما قال لان المراد بالمدلول فيما تقدم
المدلول المتشخص الحاصل في نفسه فخرج ما مدلوله
كلي وهو الفعل كما قرره المم وما مدلوله متشخص لكن في

غيره فخرج الحرف فتعين كونها اسما لاحروفا ولا افعالا
لان الاسم امد لولاتها في انفسها كما قررفتامل **قوله**
لان الاتم الخ فيه انه استدلال بالحد الذي يقصد
منه التصور على المحدود والدليل انما يقصد منه
التصديق فكيف يفيد التصديق ما لا يفيد الا التصور
اجاب شيخنا المنوفي بان الحد انما اذا استلزم
التصديق صح الاستدلال به وكان مفيدا له بالاستلزام
كما في قولهم الانسان حيوان ناطق فانه حد مستلزم
للتصديق لانه في قوة الحكم على كل فرد فرد من افراد
الانسان بانه حيوان ناطق فلذلك صح الاستدلال
به تامل **قوله** مع القرينة التي هي الصلة اي بالنظر
لكلام المصنف بقطع النظر عن الانحصار الخارجي والا فالصلة
معه مفيدة للتشخص قطعا فلا يكون كليا والمراد بالصلة
في كلامه مضمونها بل المراد انتساب المدلول بل العلم
بانتساب ذلك المضمون قاله شيخنا المنوفي **قوله**
اما كون التقييد اي المفيد به والا فالمصدر لا يوصف
بكلية ولا جزئية **قوله** من غير تعيين لذلك

المضمون الذي هو المصدر المضاف الصادق على افراد
كثيرة للضرب وقعت ظهرا او عصرا مثلا فكليته بهذا
الاعتبار قال شيخنا المنوفي ولا يقال من غير
تعيين اي لتلك الذات لتكرره حينئذ مع قوله
بعد واما كلية المقيد الخ قلت وفيه نظر فتامل
قوله فمن حيث الخ قال شيخنا المنوفي كان الظاهر
ابدال العالم بالوضع بالسامع لما ذكره الهروي من ان
فهمه الالة من الموصول ينافي كونه عالما بالوضع
قوله بخلاف قرينة الخطاب الخ الاضافة على معنى
اللام اي المفيدة للخطاب على ما اختاره المعتصم فيما تقدم من ان المراد
بالخطاب الكلام الموجه نحو الغير للافهام اما على ما
اختاره الشارح فالاضافة بيانية لكن يلزم
عليه عدم شموله ضمير الغايب كما قاله المعتصم وعدم
صحة عطف الجنس عليه لانه يلزم عليه ظرفية
الشئ في نفسه لانا نقول ما اجيب به عن ما اختاره
الشارح فيما تقدم يجاب به هنا فاما ان يقال المراد
بالقرينة الدلالة او هو من ظرفية المطلق في المقيد

اومن باب التمريد على وزان قوله تعالت اسماؤه
لهم فيها دار الخلد فللمبالغة فى كون القرينة خطابا
انتزع منه خطابا بالغير وجعله ظرفا لها على تقدير
ماقيل فى الاية انتهى **قوله** اى الضمير او اسم
الاشارة فيه ان كلا منهما قد يكون معناه كليا
فليس جزيين على الاطلاق لكن استعمال الضمير
الذى هو ضمير الغايب فيه حقيقى لما انه موضوع
للجزييات حقيقية او اضافية بخلاف اسم
الاشارة فان استعماله فى الجزيى الاضافى مجاز
كالموصول لما انهما موضوعان للجزييات الحقيقية
كما صرح به الشارح فيما تقدم والعلامة المروي
فقول المروي حينيذ عند الكلام مبنى على كلية
الموصول ان كلا من الموصول وضمير الغايب موضوع
للجزييات مطلقا منافى لكلامه اولا ولكلام الشارح
فليراجع **قوله** اى مما سبق اى وحينيذ فالاشارة
اليه بهذا دون ذلك لتنزيله منزلة الحاضر
تنبيها على كمال تميزه والاعتناء بشانه **قوله**

حيث صرح الذى اعترضه المعتصم بان الاعلام المشتركة حيث
جعلها متعددة المعنى كالمضمر فلا يحصل الفرق بتعدد
المعنى بل بوحدة الوضع فقط قال الهروي وبهذا انما
يرد لو اريد بالخصوص فيما تقدم الوحدة اما اذا اريد به
التعيين فلا قلت وفيه بحث لما انه على هذا لا يحصل
الفرق فى الجميع اذ الاعلام مطلقا كالمضمر مدلولاتها
متعينة متشخصة فلا فرق حينيذ بالتعيين بينهما
فتامل الا ان يقال الفرق بين الضمير والعلم من حيث
خصوص الوضع وعمومه وان اتفقا فى تعين الموضوع
له الا ترى ان العلم وضعه شخصي وان كان مشتركا ووضع
الضمير كلي فلا تعين فيه من حيث الوضع بخلاف العلم
ولك ان تقول المراد بالخصوص الوحدة كما قال
المعتصم وان كان مجاز التصحيح المقابلة ولا نسلم ان
المشترك متعدد المعنى مع وحدة الوضع كالمضمر
بل تعدد المعنى فيه انما هو بتعدد الوضع والمضمر
بخلافه اذ وضعه واحد ومعناه متعدد فتامل
قوله ان ذلك اى مدلول لفظ ذلك وامثاله

اومدلول ذلك القسم الذي هو اسم الاشارة لما ان
الموصوف بالتعيين بالقرينة انما هو المدلول لا الدال
قوله في استعمال متعلق بيتعين اي يتعين في استعماله
في معين بقرينة هي الاشارة الحسية لا يتعين باصل
الوضع كالضمير قوله ومدلول الضمير الخ قال
بعضهم كان الظاهر ان يقول بالنظر لما سبق ومدلول
الضمير والعلم يتعين كل منهما بالوضع او يقول فيما
سبق وفساد تقسيم الضمير دون اسم الاشارة ويمكن
الجواب بانه انما قال وفساد تقسيم الخ اي اليهما
ليصرح بما هو مقتضى التقسيم من تعدد الاقسام واسقط
العلم ثقة بعلمه خلتا منهم الخ اشارة الى منشأ حكمه لفساد
التقسيم المذكور فرق صاحب ذلك التقسيم بين الضمير
واسم الاشارة بما ذكر مع ان كلا منهما داخل تحت الموضوع
لشخص متعدد بالوضع العام فتامل قوله مفعول
له لتقسيم اي لافساد لما انه يلزم عليه ان لا يكون
التقسيم فاسدا بقطع النظر عن هذا الظن بل انما
يكون فاسدا لاجل هذا الظن والمقصود التنبيه

على ان كلا منهما فاسد في نفسه ويجوز ان يكون ايضا
قوله ظنا منا مفعولا مطلقا اي يظن ظنا الخ وان
يكون تمييزا فتامل قوله اي من التقسيم الخ
فيه ما تقدم في نظيره قريبا .

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısım: Ayasofya
Cilt No: 0
Eski No: 3016